

-7-

العرق

جرت مراسم التشييع في كنيسة كبيرة، يمتد بناؤها الهندسي البديع على مساحة أربعة هكتارات حسنة التنسيق والتنظيم. قيل إن بناءها كلف 35 مليون دولار، وظهرت قيمة كل دولار أنفق عليها - هنالك قاعة للولائم، ومركز للمؤتمرات، ومرآب يتسع لألف ومئتي سيارة، ومنظومة صوتية من أحدث طراز، ومرفق للإنتاج التلفزيوني مجهز بمعدات رقمية.

داخل حرم الكنيسة تجمع زهاء أربعة آلاف من المعزين، معظمهم من الأمريكيين الأفارقة، والعديد منهم من المهنيين: أطباء ومحامين ومحاسبين وتربويين ووسطاء عقاريين. على المسرح، اختلط أعضاء مجلس الشيوخ، وحكام الولايات، والصناعيون الكبار مع الزعماء السود من أمثال جيسي جاكسون وجون لويس وآل شابرون وتي. دي. جيكرز. وخارجها، وقف الآلاف تحت أشعة شمس أكتوبر المشرقة على طول الشوارع الهادئة: أزواج وزوجات بلغوا من العمر عتيا، ورجال متوحدون، وشابات مع عربات أطفالهن، بعضهم يلوح للمواكب التي تمر بين الحين والآخر، وغيرهم يقف صامتا متأملا، وجميعهم في انتظار إلقاء النظرة الأخيرة على المرأة الضئيلة التي شاب شعرها وترقد في التابوت المزخرف.

أنشدت فرقة المرتلين؛ وتلا راعي الكنيسة صلاة افتتاحية. نهض الرئيس السابق بيل كلينتون ليتحدث، وبدأ يصف ماذا كان يعني له كصبي جنوبي أن يركب الحافلات المخصصة للبيض فقط، وكيف حررته حركة الحقوق المدنية، التي ساعدت روزا باركس* على إطلاقها، هو وجيرانه البيض من تعصبهم وعنصريتهم. أسلوب

* سيدة أمريكية سوداء رفضت التخلي عن مقعدها في الحافلة لرجل أبيض في مدينة مونتغمري (ولاية الاباما) عام 1955، فانطلقت شرارة حركة الحقوق المدنية في مختلف أرجاء الولايات المتحدة. (م)

كلينتون السهل الحميم في مخاطبة مستمعيه السود، وحبهم له، عبرا عن المصالحة، عن المسامحة، عن مداواة جروح الماضي العميقة ولو جزئيا.

رؤية الرجل الذي كان زعيما للعالم الحر وابن الجنوب يعترف بما يدين من فضل إلى الخياطة السوداء، كانت من عدة جوانب إشادة مناسبة بميراث روزا باركس. وفي الحقيقة فإن الكنيسة الرائعة، وكثرة المسؤولين السود المنتخبين، وعلائم النعمة والازدهار البادية على العديد من الحاضرين، ووجودي كعضو في مجلس شيوخ الولايات المتحدة - يمكن اقتفاء أثرها جميعا إلى ذلك اليوم من أيام شهر كانون الأول/ ديسمبر 1955، حين رفضت السيدة باركس، بكل تصميم وعزيمة وعزة نفس وهدهوء، أن تتخلى عن مقعدها في الحافلة لرجل أبيض. حينما نكرم روزا باركس، نكرم غيرها أيضا، آلاف النساء والرجال والأطفال في شتى أرجاء الجنوب الذين غابت أسماؤهم عن كتب التاريخ، وضاعت قصصهم في غياهب النسيان، لكن شجاعتهم وسجايهم ساعدت في تحرير شعب.

ومع ذلك، عندما جلست واستمعت إلى الرئيس السابق وموكب الخطباء المتلاحقين بعده، علقت في ذهني مشاهد الدمار التي هيمنت على الأخبار قبل شهرين فقط، حين اجتاح إعصار كاترينا ساحل الخليج وغرقت نيو أورليانز. تذكرت صور الأمهات المراهقات يبكين ويندبن أو يطلقن الشتائم واللعنات أمام قبة نيو أورليانز، وهن يحملن أطفالهن، وامرأة عجوز تجلس في كرسي متحرك، وقد تدلى رأسها إلى الخلف من شدة الحر، ولاحت ساقها الذائبتان من تحت ثوبها القذر. فكرت بالفيلم الإخباري الذي صور جثة مددها أحدهم بجانب جدار، ترقد وحيدة دون حراك تحت دثار رث رقيق؛ ومشاهد الشباب بصدورهم العارية وسراويلهم المتهدلة وهم يخوضون في المياه الدكناء، ويحملون ما استطاعوا اقتناصه من بضائع من المتاجر القريبة، وشرارة الفوضى تبرق في عيونهم.

كنت خارج البلاد حين اجتاح الإعصار الخليج، في طريق العودة من روسيا. بعد حدوث المأساة بأسبوع، سافرت إلى هيوستن، وانضمت إلى بيل وهيلاري كلينتون، إضافة إلى جورج بوش الأب وزوجته باربرا، حين أعلنوا مسعاهم لجمع التبرعات

لمصلحة ضحايا الإعصار وزاروا قرابة خمسة وعشرين ألفاً ممن أجلوا عن بيوتهم ولجؤوا إلى مبنى هيوستن استرودوم ومركز ريلينغ المجاور.

بذلت مدينة هيوستن جهوداً مؤثرة لإقامة مرافق الطوارئ لاستيعاب هذا العدد الكبير من اللاجئين، وعملت مع الصليب الأحمر ووكالة إدارة الطوارئ الاتحادية على توفير الغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية لهم. لكن حين سرنا بين صفوف الحشايا في مركز ريلينغ، وداعبنا الأطفال وصافحنا الناس، وأصغينا إلى قصصهم، توضح أن العديد من الناجين قد تخلت عنهم الدولة قبل وقت طويل من حدوث الإعصار. كانوا من سكان الأحياء الداخلية الذين تجدهم في أي مدينة أمريكية، من السود الذين يطحنهم الفقر - العاطلين وشبه العاطلين من العمل، والمرضى والذين سيصيبهم المرض قريباً، والضعفاء وكبار السن. قالت أم شابة إنها وضعت طفلها في حافلة مليئة بالغرباء. ووصف الشيخوخ البيوت التي دمرت وغياب أي ضمان أو أسرة يعتمدون عليها. وأصرت جماعة من الشبان على أن المصاطب والحوارج فجرت بواسطة أولئك الراغبين بتخليص نيو أورليانز من سكانها السود. امرأة طويلة القامة مهزولة الجسم ترتدي قميصاً قطنياً أكبر من مقاسها، أمسكت ذراعي وجذبتني إليها.

همست قائلة: «لم نكن نملك شيئاً قبل العاصفة، فتصور ماذا لدينا الآن!»

في الأيام اللاحقة، عدت إلى واشنطن واستخدمت الهاتف محاولاً تأمين مؤن الإغاثة والمساهمات والتبرعات. وفي اجتماعات أعضاء الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ، ناقشت وزملائي إصدار تشريع قانوني. وظهرت في برامج صباح الأحد الإخبارية، وأعلنت رفضي اتهام الإدارة بالبطء في التصرف لأن ضحايا الإعصار كانوا من السود - «العجز يعاني من عمى الألوان» كما قلت - لكن ألححت على أن نقص التخطيط أظهر قدراً من الابتعاد عن/ واللامبالاة تجاه مشكلات الفقر التي تطحن برحاً أحياء المدن الداخلية، ويجب التصدي لها. في أصيل ذلك اليوم شاركنا الأعضاء الجمهوريين فيما سمته الإدارة إيجازاً سرياً حول الاستجابة الاتحادية. حضر وزراء الحكومة كلهم تقريباً، إلى جانب رئيس هيئة الأركان المشتركة، وظل

الوزيران شيرتوف ورامسفيدل يتلوان بكل ثقة، دون إظهار أي ندم أو أسف، عدد عمليات الإجلاء التي تمت والحصص الغذائية العسكرية التي وزعت، وجنود الحرس الوطني الذين نشروا. بعد بضعة أيام، شاهدنا الرئيس بوش في تلك الساحة الغربية التي اجتاحتها الطوفان، يعترف بميراث الظلم العرقي التي ساعدت المؤسسة على فضحه، ويعلن أن نيو أورليانز ستنهض من جديد.

والآن، وأنا أحضر جنازة روزا باركس، بعد قرابة شهرين من العاصفة، وما شعر به الأمريكيون في شتى أنحاء البلاد من غضب وخجل وعار خلال الأزمة، وبعد الخطب والرسائل الإلكترونية والمذكرات واجتماعات أعضاء الحزبين في الكونغرس، وبعد البرامج التلفزيونية الخاصة ومقالات وأخبار الصحف، شعرت كأنما لم يحدث شيء. السيارات بقيت رابضة على أسطح البيوت، والجثث ما زالت تكتشف. والقصاص القادمة من الخليج تشير إلى أن المقاولين يقتصون عقودا بمئات الملايين من الدولارات، ويحاولون الالتفاف على القوانين المتعلقة بالحد الأدنى من الأجور، وتشجيع زيادة تمثيل النساء والأقليات (خصوصا في الاستخدام)، حيث يوظفون العمال من المهاجرين غير الشرعيين لتوفير النفقات. الإحساس بأن الأمة بلغت لحظة تحول وتغيير - أي صحا ضميرها من غفوته الطويلة وستعلن حربا جديدة على الفقر - انحسر بسرعة وتلاشى.

بدلا من ذلك، جلسنا في الكنيسة نرثي روزا باركس، ونذكر انتصارات الماضي، ويكتسحنا الحنين إليه. هنالك قانون يقضي بإقامة تمثال لروزا باركس تحت قبة مبنى الكابيتول. لسوف يصدر طابع تذكاري يخلدها، وتحمل اسمها أعداد لا حصر لها من الشوارع والمدارس والمكاتب في طول أمريكا وعرضها دون ريب. تساءلت عما يعنيه ذلك كله لروزا باركس - هل تكفي الطوابع أو التماثيل لترتاح روحها، أم أن تخليد ذكراها يتطلب المزيد.

فكرت بما قالتها تلك المرأة في هيوستن، وتساءلت عن حكم الناس علينا في تلك الأيام بعد انهيار الحواجز والمصاطب.

حين ألتقي جماعة من الناس أول مرة، يستشهدون أحيانا بعبارة قلتها في خطبة لي أمام المؤتمر الوطني الديمقراطي عام 2004 ويبدو أنها أصابت عصباً حساساً: «لا يوجد شيء اسمه أمريكا السوداء أو البيضاء أو أمريكا اللاتين أو الآسيويين - هنالك الولايات المتحدة الأمريكية» في نظرهم، يبدو أن العبارة تجسد رؤية لأمريكا التي تحررت أخيراً من ماضٍ هيمنت عليه سياسة التمييز العنصري، ونظام الرق، ومعسكرات احتجاز الأمريكيين من أصول يابانية، وقبول دخول العمال الزراعيين من المكسيك مؤقّتا، والتوترات في أماكن العمل، والصراع الثقافي - أمريكا توفّي بوعد مارتن لوثر كينغ بأننا لن يحكم علينا وفقاً للوننا أو بشرتنا، بل تبعاً لمضمون شخصيتنا.

بمعنى من المعاني، لم يكن لدي خيار آخر سوى الإيمان بهذه الرؤية لأمريكا. وبوصفي طفلاً لرجل أسود وامرأة بيضاء، وولدت في بوتقة صهرت الأعراق في هاواي، وشقيقاً لأخت نصف إندونيسية لكن يظن الناس أنها من المكسيك أو بورتوريكو، وبعض أقربائي يتحدرون من الصين، وبعضهم الآخر يشبهون مارغريت تاتشر وغيرهم بيرني ماك، واجتماع الأسرة في عيد الميلاد يشبه اجتماعاً للجمعية العامة للأمم المتحدة، لذلك لم يكن لدي أبداً خيار حصر ولائي في نطاق العرق، أو قياس قيمتي على أساس القبيلة أو الطائفة.

فضلاً عن ذلك، أعتقد أن جزءاً من نبوغ وعبقورية أمريكا تجسد دوماً في قدرتها على امتصاص وتمثل القادمين الجدد، وتشكيل هوية وطنية من المهاجرين اليائسين الذين يصلون إلى شواطئنا. ساعدنا على ذلك دستور تضمن في جوهره وصممه - على الرغم من خطيئة الرق التي لطخته - فكرة المواطنة والمساواة أمام القانون؛ ونظاماً اقتصادياً أتاح، أكثر من أي نظام آخر، الفرصة لجميع القادمين، بغض النظر عن مكانتهم أو لقبهم أو رتبهم. وبالطبع، كثيراً ما أضعفت المشاعر العنصرية وتفضيل السكان على المهاجرين هذه المثل العليا؛ وكثيراً ما عمل الأقوياء وأصحاب المزايا على استغلال أو تهيج الأحكام المسبقة والمتحيزة لتحقيق غاياتهم ومآربهم. لكن حين وضعت مثل المساواة والعدالة بين أيدي المصلحين، من تويمان إلى دوغلاس إلى شافيز وكينغ، صاغت بالتدرج أساليب فهمنا لأنفسنا وأتاحت لنا تشكيل أمة متعددة الثقافات لا يوجد شبيه لها في أي مكان آخر على الأرض.

أخيراً، تصف هذه السطور في خطبتي الوقائع والحقائق الديمغرافية لمستقبل أمريكا. فولايات تكساس وكاليفورنيا ونيومكسيكو وهاواي ومقاطعة كولومبيا تسكنها الآن أغلبية من الأقليات. وهناك اثنتا عشرة ولاية أخرى أكثر من ثلث سكانها من أصول لاتينية أو أفريقية أو آسيوية (أو جميعها معا). ويبلغ عدد السكان الأمريكيين اللاتين اليوم 42 مليون نسمة، وهم أسرع المجموعات الديمغرافية نمواً، حيث مثلوا نصف النمو السكاني تقريبا بين عامي 2004 – 2005؛ أما السكان الأمريكيون الآسيويون (مع أنهم أقل عدداً) فمن المتوقع أن يزداد عددهم بنسبة تتجاوز 200% خلال السنوات الخمس والأربعين القادمة. ويتوقع الخبراء أن أمريكا بعد عام 2050 بقليل لن تعود أمة غالبيتها من البيض – بكل ما لذلك من تبعات لا يمكن التنبؤ بها تماماً على اقتصادنا وسياستنا وثقافتنا.

ومع ذلك، عندما أسمع المعلقين يفسرون خطبتي لتعني أننا وصلنا إلى حقبة «سياسة ما بعد العرق» أو أننا نعيش الآن في مجتمع مصاب بعمى الألوان، أشعر بأن علي تقديم كلمة تحذير. فالقول إننا شعب واحد لا يشير في دلالته إلى أن العرق لم يعد مهماً – وأنتا كسبنا المعركة في سبيل العدالة والمساواة، أو أن المشكلات التي تواجهها الأقليات اليوم هي المسؤولة عنها. نعرف الإحصائيات: كل مؤشر اجتماعي – اقتصادي تقريباً، من معدل وفيات الأطفال إلى متوسط العمر المتوقع إلى فرص العمل وملكية البيوت، يدل على تخلف الأمريكيين السود واللاتين عن نظرائهم البيض. أما الأقليات في مجالس إدارة الشركات في شتى أنحاء أمريكا، فهي غير ممثلة تمثيلاً عادلاً؛ في حين لا يوجد في مجلس الشيوخ سوى ثلاثة أعضاء من أصول لاتينية واثنين من أصول آسيوية (من هاواي)، وأنا الأمريكي الأفريقي الوحيد (عند كتابة هذه السطور). والقول إن مواقفنا العرقية لا تلعب دوراً في هذا التفاوت الصارخ يعني تجاهل تاريخنا وتجربتنا – وإعفاء أنفسنا من مسؤولية تصحيح الأمور.

فضلاً عن ذلك كله، في حين أن نشأتي لا تكاد تمثل نموذجاً لتجربة الأمريكي الأفريقي – وعلى الرغم من أنني أشغل الآن، نتيجة الحظ السعيد غالباً والظروف المواتية، منصباً يقيني الصدمات والعقبات التي يجب على الأمريكي الأسود العادي

مواجهتها - إلا أنني أستطيع سرد الحكايات المعتادة التي وجهت سبيلي طيلة أعوامي الخمسة والأربعين: حراس الأمن الذين كانوا يتعقبوني عندما كنت أسوق في المتاجر المتعددة الأقسام، البيض الذين كانوا يعطوني مفاتيح سياراتهم حين أقف خارج المطعم ظنا منهم أنني أعمل هناك، سيارات الشرطة التي تدقق في أوراقي بعد أن تطلب مني الوقوف على جانب الطريق دون سبب واضح. أعرف ما معنى أن يمنعني الناس من عمل ما أريد بسبب لوني، وأعرف مرارة كظم الغيظ. أعرف أيضا أن علينا، أنا وميشيل، التيقظ والانتباه لبعض القصص التي تؤثر في البننتين - من التلفزيون والأصدقاء والشارع - فيما يتعلق برأي العالم الخارجي بهما والصورة التي يجب أن تظهرها بها.

إذن، يتطلب التفكير بالعرق رؤية العالم على شاشة متعددة الصور - الحفاظ على رؤانا ونوع أمريكا التي نريد ونحن ننظر إليها مباشرة كما هي، والاعتراف بخطايا وأخطاء الماضي وتحديات الحاضر دون السقوط في فخ الشك في نيات الآخرين أو في مصيدة اليأس. لقد شهدت تغيرا عميقا في العلاقات العرقية في حياتي. وشعرت به كما يشعر المرء بتغيير درجة الحرارة. وحين أسمع بعض السود ينكرون هذه التغيرات، أفكر بأن ذلك لا يسيء إلى سمعة أولئك المكافحين والمناضلين من أجلنا فقط، بل يجرمنا من قدرتنا على استكمال العمل الذي بدؤوه. لكن مثلما ألح على أن الأمور تحسنت، أعرف هذه الحقيقة أيضا: التحسن ليس كافيا.



تشير حملتي للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ إلى التغييرات التي حدثت في مجتمعي البيض والسود في الينوي خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. فبحلول الوقت الذي أعلنت فيه ترشيحي، تمتعت الينوي بتاريخ حافل من السود الذين اختيروا لشغل مناصب رسمية على مستوى الولاية، ومنهم المفتش المالي، والمدعي العام (رونالد بوريس)، وعضو مجلس الشيوخ (كارول موسلي براون)، وأمين سر الولاية المنتخب، جيسي وايت، الذي حصل على أكثر الأصوات عددا قبل سنتين فقط. وبسبب النجاح الرائد لهؤلاء المسؤولين، لم تكن حملتي الانتخابية أمرا جديدا - ولربما لم يكن من المرجح أن أفوز، لكن حقيقة خوضي السباق لم تمنع الاحتمال.

وفضلاً عن ذلك، تحدث أنواع الناخبين الذين جذبتهم حملتي في نهاية المطاف الحكمة التقليدية السائدة. على سبيل المثال، في اليوم الذي أعلنت فيه ترشيحي لمجلس الشيوخ الأمريكي، صدق الإعلان ودعمه ثلاثة من زملائي البيض في مجلس شيوخ الولاية. لم يكونوا من أولئك الذين نسميهم في شيكاغو «ليبراليي الواجهة»- أي الديمقراطيون الذين يقال إنهم يركبون سيارات الفولفو، ويرشفون القهوة بالحليب، ويشربون النبيذ الأبيض، الذين يفرم الجمهوريون بالسخرية منهم ويتوقعون منهم تبني القضايا الخاسرة، مثل قضيتي. بدلاً من ذلك، كانوا ثلاثة رجال في منتصف العمر من الطبقة العاملة- تيري لينك (من ليك كاونتي) وديني جاكوبس (من روك ايلاند ومولين) ولاري ولش (من ويل كاونتي)- وجميعهم يمثلون البيض أو الطبقة العاملة أو مجتمعات ضواحي شيكاغو على الأغلب.

ساعد على الأمر أن هؤلاء الرجال يعرفونني جيداً؛ فقد خدمنا معا في سبرينغفيلد خلال السنوات السبع الماضية واعتدنا لعب البوكر كل أسبوع خلال الفصول التشريعية. وساعد أيضاً أن كلا منهم كان يفخر باستقلاليته، ولذلك فهو على استعداد للوقوف معي على الرغم من ضغط المرشحين البيض الأوفر حظاً.

لكن العلاقة الشخصية التي جمعتنا لم تكن السبب الوحيد وراء دعمهم لي (على الرغم من أن قوة صداقتي مع هؤلاء الثلاثة- وجميعهم نشؤوا في أحياء متجاورة في وقت كان فيه العداء للسود أمراً يكاد يكون عادياً- تدل على شيء يتصل بارتقاء العلاقات العرقية). اشتهر هؤلاء الأعضاء الثلاثة في مجلس شيوخ الولاية بأنهم سياسيون عمليون ويتمتعون بالخبرة والدراية؛ وليس لديهم رغبة بدعم الخاسرين أو تعريض مواقعهم للخطر. الحقيقة أنهم اقتنعوا بقدرتي على «البيع» في مناطقهم- حالما يلتقي بي الناخبون ويتجاوزون مسألة الاسم.

لم يكن حكمهم يفنق الروية والتفكير. فطوال سبع سنين راقبوا تفاعلي مع ناخبهم، في مجلس شيوخ الولاية، أو أثناء زيارتي إلى دوائرهم. شاهدوا الأمهات (من البيض) يدفعون إلي بأطفالهم لالتقاط الصور التذكارية معي، والمحاربين القدماء (من البيض الذين خاضوا غمار الحرب العالمية الثانية) يدفعون

لمصافحتي بعد أن خطبت في اجتماعهم. واستشعروا ما عرفته من تجربة حياتي برمتها: مهما كانت الأفكار المسبقة التي ما زال الأمريكيون البيض يتشبثون بها، فإن الأغلبية الساحقة منهم قادرة هذه الأيام، إذا سمح الوقت، على تجاوز إطار العرق عند الحكم على الناس.

هذا لا يعني القول إن الأحكام المسبقة والمتحيزة قد اختفت وغابت. فلا يوجد بيننا - نحن السود أو البيض أو اللاتين أو الآسيويون - من يتمتع بالمناعة من القوالب النمطية التي ما زالت ثقافتنا تغذيها، خصوصا الأنماط المتعلقة بنزوع السود إلى الجريمة، أو بذكائهم، أو أخلاقيات العمل لديهم. على وجه العموم، ما يزال يحكم على أفراد كل جماعة من الأقليات وفقا لدرجة اندماجهم على الأغلب - مدى توافق أنماط الكلام أو اللباس أو السلوك مع ثقافة البيض المهيمنة - وكلما ابتعدت الأقلية عن هذه العلامات الخارجية الفارقة، زاد تعرض أفرادها للافتراضات السلبية. وإذا منع تدويت معايير مناهضة التمييز العنصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة - فضلاً عن التأدب واللباقة الاجتماعية - معظم البيض من التصرف وفقا لهذه الأنماط في تفاعلاتهم اليومية مع أفراد الأعراق الأخرى، فإن من غير الواقعي الاعتقاد إن هذه القوالب النمطية لا تمارس تأثيرا تراكميا على القرارات المتسارعة حول من ينال الوظيفة ومن يحظى بالترقية، ومن يعتقل ومن يدعى عليه، وما شعورك فيما يتعلق بالزبون الذي دخل متجرك أو ديمغرافية مدرسة أطفالك.

لكنني أجزم أن مثل هذه الأحكام المتحيزة ليست راسخة ومتجذرة في أمريكا اليوم كما كانت في الماضي - ومن ثم فهي عرضة للدحض والنقض. فمراهق أسود يسير في الشارع قد يخيف زوجين من البيض يمران قربه، لكن إن تبين لهما أنه زميل لابنهما في المدرسة، فربما يدعوانه لتناول العشاء. وقد يجد رجل أسود صعوبة في العثور على سيارة أجرة في الليل، لكن إن ثبت أنه مهندس برمجيات كفء فلن تتردد مايكروسوفت في توظيفه.

لا أستطيع إثبات هذه التوكيدات؛ فالمسوح التي تستطلع المواقف العنصرية تعاني من عيوب فاضحة ويصعب الوثوق بها أو الاعتماد عليها. وحتى لو كنت على صواب،

فلن يشعر أفراد العديد من الأقليات بالارتياح والمواساة. فعلى الرغم من كل شيء، حين تقضي أيامك في دحض القوالب المنمطة لا بد أن تصاب بالتعب والسأم. فثمة حمل إضافي ينوء به العديد من أفراد الأقليات، خصوصا الأمريكيين الأفارقة، في جولاتهم اليومية - الشعور بأننا كجماعة لا نملك رصيда من النيات الحسنة في حسابات أمريكا، وأن علينا كأفراد أن نثبت أنفسنا من جديد كل يوم، وأنا نادرا ما نحصل على فائدة الشك ولا نملك سوى هامش ضيق للخطأ. إن شق الطريق في مثل هذا العالم يتطلب من التلميذة السوداء أن تطرد التردد الإضافي من نفسها حين تتأهب لدخول صف معظم تلاميذه من البيض في اليوم الأول من الدراسة؛ ويستدعي أيضا أن تغالب المرأة المتحدرة من أصول لاتينية الشك الذاتي حين تستعد لإجراء مقابلة توظيف في شركة معظم العاملين فيها من البيض.

والأهم أنه يتطلب مقاومة إغراء وقف المسعى وبذل الجهد. إذ لا يمكن لسوى بضع أقليات أن تعزل بإرادتها عن مجتمع البيض بصورة كلية - من المؤكد أن ذلك لا يتم بالطريقة التي يمكن للبيض استخدامها بنجاح لتجنب الاتصال مع أفراد الأعراق الأخرى. لكن تستطيع الأقليات أن تنغلق على الذات نفسيا، وتحمي نفسها بافتراض الأسوأ. قال لي بعض السود: «لَمْ نبذل جهدا لنخلص البيض من أوهامهم وجهلهم بنا؟ نحن نحاول منذ ثلاثمئة سنة ولم نفلح حتى الآن»

فقلت لهم إن البديل هو الاستسلام - لما كان بدلا لما يجب أن يكون.

من أكثر الأشياء التي أقدرها في تمثيل ولاية إلينوي الطريقة التي زعزع عبرها افتراضاتي فيما يتعلق بالمواقف العرقية. على سبيل المثال، خلال حملتي الانتخابية لمجلس الشيوخ، سافرت مع سيناتور إلينوي، ديك دوربن، في جولة شملت تسعا وثلاثين مدينة في جنوب الولاية. من محطاتنا المقررة في البرنامج بلدة تدعى القاهرة في أقصى الجنوب، حيث يلتقي نهر المسيسيبي وأوهايو. اشتهرت البلدة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات لأنها شهدت أسوأ صدام عرقي خارج ولايات الجنوب. كان ديك قد زار البلدة أول مرة خلال تلك الحقبة، حين عمل محاميا (شابا) للحاكم بول سايمون وأرسل للبحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف حدة التوتر

هناك. حين وصلنا القاهرة، تذكر تلك الزيارة: كيف حذر بعيد وصوله من مغبة استخدام الهاتف في فندقه لأن عامل البدالة عضو في مجلس المواطنين البيض؛ وكيف أغلق أصحاب المتاجر من البيض متاجرهم حتى لا يذعنوا لمطالب المقاطعين بتوظيف السود؛ وكيف أبلغه السكان السود بجهودهم لدمج المدارس، وخوفهم وإحباطهم، وقصص الفوغاء الذين يشنقون السود، وحالات الانتحار في السجون، وإطلاق الرصاص، وأعمال الشغب.

لم أكن أعرف ما ينتظرنا حين ندخل البلدة. ومع أن الوقت ظهرا، بدت مهجورة، فيما عدا بضعة متاجر مفتوحة في الشارع الرئيس وبعض الشيوخ والعجائز يخرجون من عيادة طبية على ما يبدو. وصلنا إلى مرأب واسع لتفاجأ بحشد يضم حوالي مئتي شخص في انتظارنا، ربعهم من السود وجميع الباقين تقريبا من البيض.

كانوا جميعا يضعون أزرا زرقاء كتب عليها: أوباما إلى مجلس الشيوخ.

تقدم اد سميث، الرجل الودود النشيط الذي شغل منصب المدير الإقليمي في الغرب الأوسط لاتحاد العمال العالمي، ونشأ وترعرع في القاهرة، إلى حافلتنا الصغيرة وعلى وجهه تكشيرة عريضة.

قال مصافحا ونحن نخرج من الحافلة: «مرحبا، أمل أن تكونا جائعين، فلدينا حفلة شواء وأمى هي الطاهية»

لا أدعي أنني عرفت ما يجول بأذهان البيض الذين احتشدوا ذلك اليوم. كان معظمهم في مثل عمري أو أكبر، ولذلك تذكروا - إن لم يكونوا جزءا من - تلك الأيام الكئيبة قبل ثلاثين سنة. ولا شك في أن العديد منهم اجتمعوا هنالك لأن اد سميث، أحد أقوى الشخصيات نفوذا وتأثيرا في المنطقة، أراد منهم الاجتماع؛ ولربما حضر غيرهم لمجرد الاستمتاع بالطعام أو مشاهدة سيناتور أمريكي ومرشح للمجلس في منطقتهم.

لكنني عرفت أن الشواء كان لذيذا، والحوارات التي جرت تبعث الحيوية والنشاط، وبدا الناس مبتهجين للقائنا. بقينا طوال ساعة أو نحوها نأكل وملتقط

الصور التذكارية ونصفي إلى اهتمامات وهموم الناس. ناقشنا ما يمكن عمله لإعادة تنشيط اقتصاد المنطقة والحصول على مزيد من المال للمدارس؛ سمعنا عن الأبناء والبنات الذين ذهبوا إلى العراق، والحاجة إلى هدم المستشفى القديم الذي أفسد مركز المدينة. وعندما غادرنا، شعرت بأن علاقة توطدت أو اصرها بيني وبين الناس الذين التقيت بهم - صحيح أنه لم يحدث تحول جذري، لكنه كان كافيا لتقويض بعض أحكامنا المتحيزة وتدعيم دوافعنا الخيرة والطيبة والإيجابية. بكلمات أخرى، بني نوع من الثقة بيننا.

وبالطبع، كثيرا ما تكون هذه الأنماط من الثقة بين السباقات الانتخابية مؤقتة ولا تدوم. ويمكن أن تنحسر وتضمحل بكل سهولة. فهي تدوم طالما بقيت الأقليات صامتة وساكنة ومدعنة للظلم؛ ويمكن أن تتفجر وتتهار بواسطة بضع إعلانات دعائية سلبية وفي الوقت المناسب تصور العمال البيض يفقدون عملهم بسبب تشجيع تمثيل الأقليات (خصوصا في مجال العمل)، أو عبر خير يؤكد إطلاق الشرطة النار على شاب أعزل أسود أو من أصل لاتيني.

لكنني أعتقد أيضا أن لقاءات مماثلة لتلك التي عقدت في القاهرة تمارس تأثيرا يتوسع ويمتد: وأن المواطنين من جميع الأعراق ينقلون تأثير هذه اللحظات إلى بيوتهم وأماكن عبادتهم؛ وأنها تظلل الحوار مع الأبناء في البيت والزملاء في العمل ويمكنها أن تحت وتضعف بموجات متلاحقة ما يولده الانعزال من كراهية وشكوك.

رجعت من مدة قريبة إلى جنوب ولاية إلينوي، مع أحد مستشاريي الميدانيين، وهو شاب أبيض يدعى روبرت ستيفان، بعد يوم طويل من الخطب واللقاءات في المنطقة. كانت ليلة ربيعية جميلة، تلالأت فيها مياه وضاف المسيسيبي تحت ضوء القمر. ذكرتني المياه بالقاهرة وجميع البلدات الأخرى على مجرى النهر، والمستوطنات التي ظهرت واندثرت مع النقل والعبور بالمراكب، وأحداث التاريخ الحزينة والقاسية والوحشية غالبا التي ترسبت هناك عند ملتقى الأحرار والعبيد، عالم هكلبري فين وعالم صديقه جيم (في رواية مارك توين الشهيرة).

أبلغت روبرت بالتقدم الذي حققناه فيما يتعلق بهدم المشفى القديم في القاهرة — بدأ مكتبنا عقد لقاءات مع الإدارة الصحية في الولاية، ومع المسؤولين المحليين — وشرحت له ما حدث في زيارتي للبلدة. ولأن روبرت نشأ في الجزء الجنوبي من الولاية، سرعان ما تطرقنا إلى المواقف العنصرية لأصدقائه وجيرانه. فقبل أسبوع واحد كما قال، دعاه بعض الأشخاص المحليين من أصحاب النفوذ إلى الانضمام إليهم في ناد اجتماعي صغير في التون، قرب المنزل الذي ترعرع فيه. لم يزر روبرت النادي من قبل، واعتقد أن اللقاء سيكون ممتعا. بعد تقديم الطعام وتبادل أحاديث المجاملة، لاحظ روبرت أنه لا يوجد بين الحاضرين الذين بلغ عددهم الخمسين تقريبا شخص أسود واحد. ولأن ربع سكان التون من الأمريكيين الأفارقة، رأى أن الأمر غريب وسأل عنه الحاضرين.

قال أحدهم: إن النادي خاص.

في البداية لم يفهم روبرت حقيقة الأمر — ألم يحاول أي أسود الانضمام؟ وحين أجابوا بالنفي، قال: هل نسيتم إننا في عام 2006!

لم يبد الرجال أي اهتمام، وقالوا إن الأمر ظل دوما على هذا المنوال. لا يسمح للسود بالانضمام إلى النادي.

عندئذ، ألقى روبرت منديله على طبقه، ونهض ليودعهم ويغادر المكان.

أفترض أنه كان بمقدوري التفكير مليا بأولئك الرجال في النادي، وأعدته دليلا يثبت أن البيض ما يزالون يتشبثون بمواقفهم العنصرية المعادية لأمثالي. لكنني لا أريد أن أمنح هذا التعصب العنصري قوة لم يعد يمتلكها.

اخترت التفكير بروبرت بدلا من ذلك، والإشارات الإيمائية البسيطة لكن الصعبة التي أرسلها. فإذا استطاع شاب مثله بذل الجهد متجاوزا تيارات العادة والخوف ليفعل ما يعرف أنه الصواب، فأنا أريد أن ألقاه على الطرف الآخر ومساعدته على الوصول إلى بر الأمان.

لم يتلق انتخابي الدعم والتأييد من المواقف العرقية المتطورة للناخبين البيض في الينوي فقط. بل عبر عن تغييرات في مواقف الأمريكيين الأفارقة في الولاية أيضاً.

يمكن رؤية أحد مقاييس هذه التغيرات في أنواع الدعم المبكر الذي تلقتة حملتي الانتخابية. فأول خمسمئة ألف دولار جمعتهما خلال الانتخابات التمهيدية أتى نصفها تقريباً من المهنيين وأصحاب الفعاليات التجارية السود. ومحطة الإذاعة (WVON) التي يملكها أحد السود هي أول من بدأ يبت أخبار حملتي الانتخابية على الهواء في شيكاغو، والمجلة الإخبارية الأسبوعية (التي يملكها السود أيضاً) (NDigo) هي التي وضعت صورتي على الغلاف. وأول مرة احتجت فيها إلى طائرة خاصة لحملتي الانتخابية كانت لصديق أسود.

مثل هذه القدرة لم تكن حتى موجودة قبل جيل من الآن. ومع أن شيكاغو تمتعت على الدوام بأكثر مجتمعات السود المحلية حيوية ونشاطاً على الصعيد التجاري في أمريكا، إلا أن حفنة قليلة من الرجال العصاميين في الستينيات والسبعينيات - جون جونسون، مؤسس ايوني وجيت؛ وجورج جونسون، مؤسس شركة جونسون برودكتس؛ واد غاردنر، مؤسس شركة سوفت شين؛ وآل جونسون، أول رجل أسود في أمريكا يمتلك حقاً حصرياً في بيع منتجات جنرال موتورز - كانوا يعدون من الأثرياء وفقاً لمعايير البيض في أمريكا.

اليوم، لم تعد المدينة ملائمة بالأطباء والمحامين والمحاسبين وغيرهم من المهنيين السود فقط، بل يشغل السود عدداً من أرفع المناصب في شركات شيكاغو. ويملكون المطاعم والمصارف الاستثمارية ووكالات العلاقات العامة، وشركات الاستثمارات العقارية والهندسة المعمارية. ويستطيعون الإقامة في الأحياء التي يريدونها وإرسال أولادهم إلى أفضل المدارس الخاصة. وهم ينشطون في الانضمام إلى المجالس المدنية ويدعمون جميع الأعمال الخيرية.

من الناحية الإحصائية، يبقى عدد الأمريكيين الأفارقة الذين يحتلون قمة سلم الدخل (أعلى خمس) صغيراً نسبياً. إضافة إلى ذلك، يستطيع كل مهني ورجل أعمال

من السود في شيكاغو رواية القصص عن العقبات العرقية التي تعترضهم. فقلة من الأمريكيين الأفارقة من أصحاب المشروعات التجارية ورثوا الثروة أو ساعدتهم المستثمرون على إطلاق أعمالهم أو وفروا لهم الحماية من الانكماش الاقتصادي المفاجئ. ولا يشك سوى القليل منهم في حقيقة أنهم لو كانوا من البيض لكان من الأسهل تحقيق ما وضعوه من أهداف.

ومع ذلك لن يستخدم هؤلاء العرق عكازا أو يسيروا إلى التمييز العنصري كذريعة لتبرير الفشل. وفي الحقيقة فإن ما يميز هذا الجيل الجديد من المهنيين السود هو رفضهم لوضع أي حدود لما يستطيعون تحقيقه. حين قرر صديق لي تفوق في بيع السندات في فرع شيكاغو من شركة ميريل لينش، تأسس مصرف استثماري خاص به، لم يكن هدفه أن يجعله يتربع على قمة الشركات التي يملكها السود - بل أراد أن يتفوق على الشركات الأمريكية كافة. وحين عزم صديق آخر على ترك منصبه الرفيع (مدير تنفيذي) في جنرال موتورز ليؤسس شركة خاصة به بالمشاركة مع شركة هيات، اعتقدت والدته أنه فقد صوابه. «لم تتصور ما هو أفضل من وظيفة قيادية في إدارة جنرال موتورز. لأن مثل هذه الوظائف كانت مستحيلة على أفراد جيلها. لكنني أردت تأسيس شركة خاصة بي»، كما قال.

تلك الفكرة البسيطة - المرء لا ينحصر في إطار أحلامه - احتلت موقعا مركزيا في فهمنا لأمريكا إلى حد أنها أصبحت شائعة وسائدة تقريبا. لكن في نظر الأمريكيين الأفارقة، تمثل الفكرة طيبة جذرية مع الماضي، وكسر القيود النفسية للرق وسياسة التمييز العنصري. لربما يكون أهم ميراث لحركة الحقوق المدنية، الهبة التي قدمها زعماء مثل جون لويس وروزا باركس، الذين تظاهروا واحتشدوا وتحملوا التهديدات والاعتقالات والضرب في سبيل توسيع أبواب الحرية. وهي شهادة دامغة أيضا على ذلك الجيل من الآباء والأمهات من الأمريكيين الأفارقة الذين كانت بطولتهم أقل درامية لكنها لم تكن أقل أهمية: الآباء والأمهات الذين عملوا طوال حياتهم في وظائف أقل من إمكاناتهم بكثير، دون أن يشتكوا أو يتذمروا، وكافحوا ليدخروا ثمن بيت صغير؛ وناضلوا من أجل أن ينتسب أطفالهم إلى دروس تعلم الرقص أو

المشاركة في الرحلات الميدانية التي تنظمها المدارس؛ المدربون الذين أشرفوا على فرق دوري الشباب وألحوا بعناد على المدرسين ليتأكد لهم أن أطفالهم يشاركون في أفضل البرامج وأكثرها تحدياً؛ الآباء والأمهات الذين أخذوا أطفالهم إلى الكنيسة في كل يوم أحد؛ وأدبهم حين خرجوا على قواعد السلوك القويم، ورعوا جميع أطفال المبنى الذي يقيمون فيه خلال أيام الصيف الطويلة. والذين دفعوا أبناءهم لتحقيق الإنجازات ودعمهم بالحب والحنان بحيث يستطيعون تحمل الصعوبات في المجتمع الأوسع.

عبر هذا السبيل الأمريكي الجوهرى من الحراك الارتقائى نمت الطبقة الوسطى السوداء بمقدار أربعة أضعاف في خلال جيل واحد، وانخفض مستوى الفقر بين السود إلى النصف. وعبر عملية مشابهة من العمل الجاد والدؤوب والتزام العائلة، حقق الأمريكيون اللاتين مكاسب مشابهة: بين عامي 1979 - 1999، نمت الأسر الأمريكية ذات الأصول اللاتينية التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى بنسبة تجاوزت 70%. وأصبح من الصعب تمييز العمال السود واللاتين، في آمالهم وتوقعاتهم، عن نظرائهم البيض. فهم الذين يجعلون اقتصادنا دائراً وناشطاً وديمقراطيتنا مزدهرة - المدرسون والميكانيكيون والمرضات وتقنيو الكمبيوتر وعمال خطوط التجميع وسائقو الحافلات وموظفو البريد ومدبرو المتاجر وعمال الصيانة الذين يكونون قلب أمريكا النابض.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في العقود الأربعة الماضية، تبقى هوة عنيدة بين مستويات معيشة العمال السود واللاتين والبيض. فمتوسط أجر العامل الأسود يعادل 75% من أجر العامل الأبيض، في حين لا يتجاوز معدل أجر العامل من الأصل اللاتيني 71%. أما صافي قيمة الموجودات للسود فهو 6000 دولار، واللاتين 8000%، مقارنة بـ 88000 للبيض. وعندما يسرح السود واللاتين من وظائفهم أو يواجهون حالة طارئة في الأسرة فليدهم مدخرات أقل، مقارنة بالبيض، ليعتمدوا عليها، والآباء أقل قدرة على مد يد المساعدة لأبنائهم. وحتى السود واللاتين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى يدفعون أكثر للضمان والتأمين مقارنة بالبيض، وهم أقل احتمالاً لامتلاك بيوت خاصة بهم، ويعانون مشكلات صحية أكثر من باقي الأمريكيين. وربما تعيش الأقليات الحلم الأمريكي، لكن قبضتها على الحلم تظل واهية وضعيفة.

كيف نستطيع ردم هذه الهوة العنيدة؟، وما دور الحكومة في تحقيق هذا الهدف؟، سؤالان يقعان في صميم الجدل الدائر في السياسة الأمريكية. لكن يجب وضع بعض الإستراتيجيات التي يمكننا الاتفاق عليها. يجب أن نبدأ من استكمال العمل الذي لم تنجزه حركة الحقوق المدنية - أي تطبيق القوانين المناهضة للترفة العنصرية في مجالات أساسية مثل الاستخدام والإسكان والتعليم. وكل من يظن أننا لم نعد بحاجة إلى مثل هذا التطبيق يجب أن يقوم بزيارة إلى مرآب السيارات الملحقة بالمكاتب والشركات ويحسب عدد السود المستخدمين، حتى في الوظائف التي لا تتطلب مهارات خاصة، أو يتوقف في قاعة لإحدى النقابات ويسأل عن عدد السود المنتسبين إلى برامج التدريب العملي والمهني، أو يقرأ الدراسات الحديثة التي تظهر أن الوسطاء العقاريين ما يزالون يبعدون الأسر السوداء عن الأحياء التي تقطنها أغلبية من البيض. أعتقد أنك ستدرك أن ثمة خطأ ما يحدث، إلا إذا كنت تعيش في ولاية لا يقطنها العديد من السكان السود.

تحت الإدارات الجمهورية المتعاقبة، كان هذا التطبيق لقوانين الحقوق المدنية فاترا وخجولا في أفضل الأحوال، وفي ظل الإدارة الحالية، لم يعد له وجود عمليا - إلا إذا أخذنا بالاعتبار تشوق إدارة الحقوق المدنية في وزارة العدل إلى تصنيف المنح الجامعية أو برامج تعزيز وإثراء التعليم التي استهدفت طلاب الأقليات بوصفها «تمميذا معكوسا»، بغض النظر عن تدني نسبة تمثيل طلاب الأقليات في مؤسسة معينة أو مجال محدد، ومدى هامشية تأثير البرنامج في الطلاب البيض.

يجب أن يشكل ذلك مصدرا للقلق عبر الطيف السياسي كله، حتى لأولئك المعارضين لسياسة تشجيع الأقليات وزيادة تمثيلها. ويمكن لبرامج هذه السياسة، حين تصمم وتنفذ بأسلوب صحيح، أن تفتح الفرص المغلقة لولاها أمام طلاب الأقليات المؤهلين دون حرمان الطلاب البيض منها. ونظرا لندرة المرشحين السود واللاتين لنيل شهادة الدكتوراه في الرياضيات والعلوم الفيزيائية، مثلا، فإن برنامجا للمنح الدراسية المقدمة لطلاب الأقليات المهتمين بالحصول على شهادات عالية في هذه الحقول (وهو هدف لاستقصاء أجرته وزارة العدل منذ مدة قريبة) لن

يحرم الطلاب البيض من هذا البرنامج، لكن يمكن أن يوسع مجموعة المواهب التي ستحتاجها أمريكا لكي يعم الازدهار الجميع في اقتصاد مرتكز على التقانة. فضلا عن ذلك، وبوصفي محاميا عمل في قضايا الحقوق المدنية، يمكنني القول إن وضع أهداف وجداول زمنية لاستخدام وتوظيف عمال الأقليات قد يكون العلاج المنطقي الوحيد المتاح، وذلك كلما ظهر دليل قوي يثبت اتباع الشركات الكبرى أو نقابات العمال أو البلديات نظاما منهجيا وطويل الأمد للتمييز العنصري.

يختلف العديد من الأمريكيين معي في هذا السياق من حيث المبدأ، على أساس أن من الواجب على مؤسساتنا عدم أخذ العرق بعين الاعتبار، حتى في حالة مساعدة ضحايا التمييز في الماضي. حسنا، أتفهم مثل هذه الحجج، ولا أتوقع العثور على حل للجدل الخلافي في المستقبل القريب. لكن ذلك يجب ألا يمنعنا من تيقن أن على الحكومة، عبر المدعين العامين والمحاكم، التدخل لتصحيح الأمور، حين يتقدم متنافسان متساويان في المؤهلات، أحدهما من الأقليات والآخر من البيض، للحصول على وظيفة أو مسكن أو قرض، وجرى تفضيل الأبيض باستمرار.

يجب أن نتفق أيضا على أن مسؤولية ردم الهوة لا يمكن أن تتحملها الحكومة وحدها؛ فعلى الأقليات، أفرادا وجماعات، تحمل المسؤولية أيضا. ولا ريب في أن العديد من العوامل الاجتماعية أو الثقافية التي أثرت سلبا في المواطنين السود، مثلا، تعبر بصيغة مضخمة عن مشكلات تؤثر في الأمريكيين جميعا: الإفراط في المتابعة التلفزيونية (تشاهد الأسرة السوداء التلفزيون مدة تزيد عن إحدى عشرة ساعة يوميا في المعدل الوسطي)، الإفراط في استهلاك المواد السامة (السود أكثر إفراطا في التدخين وتناول الطعام الدسم)، غياب التوكيد على المنجزات التعليمية.

ثم هنالك انهيار العائلة بسبب الانفصال بين الأب والأم في مجتمعات السود، وهي ظاهرة تتزايد بمعدل ينذر بالخطر عند المقارنة ببقية المجتمع الأمريكي، وكانت ذات يوم مختلفة في الدرجة فأصبحت مختلفة في النوع، ظاهرة تعبر عن لا مبالاة تجاه الجنس ورعاية الأطفال لدى الرجال السود، وهذا ما جعل الأطفال السود أكثر عرضة للخطر - ولا يوجد عذر لها.

هذه العوامل حين تجتمع معا تعيق التقدم. فضلاً عن ذلك، على الرغم من قدرة عمل الحكومة على المساعدة في تغيير السلوك (تشجيع سلسلة متاجر السوبر ماركت التي تبيع منتجات طازجة على افتتاح فروع لها في أحياء السود، على سبيل المثال، يمكن أن يحدث تأثيراً بالغاً في تغيير عادات الأكل)، إلا أن تغيير المواقف يجب أن يبدأ من المنزل، والأحياء السكنية، وأماكن العبادة. إن على المؤسسات الاجتماعية المرتكز، خصوصاً كنائس السود، مساعدة العائلات على إحياء احترام الجيل الشاب للإنجازات التعليمية، وتشجيع أساليب الحياة الصحية، وإعادة تنشيط المعايير الاجتماعية التقليدية المتعلقة بمتع والتزامات وواجبات الأبوة.

لكن أهم أداة لردم الفجوة بين عمال الأقليات والعمال البيض قد لا تتصل بالعرق في نهاية المطاف. فالآفات التي تصيب ببلواها الطبقتين العاملة والوسطى في مجتمع السود واللاتين هذه الأيام لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي يعانها نظراًؤهم البيض: إعادة الهيكلة وتصغير حجم الشركات، نقل عمليات الإنتاج إلى الخارج، الأتمتة، تجمد الأجور، تفكيك وإلغاء خطط وبرامج الرعاية الصحية والتقاعدية المرتكزة على أرباب العمل، المدارس الفاشلة والعاجزة عن تعليم الشباب المهارات التي يحتاجونها للمنافسة في الاقتصاد المعولم (السود هم الأكثر تأثراً ومعاونة من هذه النزعات، نظراً لأنهم الأكثر اعتماداً على وظائف التصنيع، فهم من الشغيلة، «أصحاب الياقات الزرقاء»، ومن المستبعد أن يقيموا في الضواحي الجديدة التي تولد وظائف جديدة). وما يساعد عمال الأقليات هو ما يساعد العمال البيض: إتاحة الفرصة للحصول على أجر كاف لتلبية متطلبات الحياة، التعليم والتدريب الضروريين للحصول على هذا الأجر، قوانين عمل وضرائب تعيد بعض التوازن إلى توزيع ثروة البلاد، رعاية صحية ورعاية الطفولة، برامج تقاعدية يمكن للعمال الاعتماد عليها.

هذا النمط - ارتفاع المد الذي يحمل قوارب الأقليات - كان صحيحاً في الماضي. فقد تحقق التقدم بواسطة الجيل السابق من الأمريكيين الأفارقة واللاتين لأن الفرص ذاتها التي وفرت ومنحت للطبقة الوسطى البيضاء أتاحت للمرة الأولى للأقليات أيضاً. واستفادت، مثل جميع الأمريكيين، من اقتصاد كان ينمو وحكومة

اهتمت بالاستثمار في مواطنيها. ولم يكتف السود بالاستفادة مباشرة من قلة العمالة في سوق العمل، وسهولة الحصول على رأس المال، وبرامج المنح والقروض فقط؛ بل إن تنامي الدخل والإحساس بالأمان جعلاً البيض أقل معارضة لمطالب الأقليات بالعدالة والمساواة.

الصيفة ذاتها تصح اليوم. ففي عام 1999، انخفض معدل البطالة بين السود وارتفع دخلهم إلى مستوى قياسي لا بسبب الموجة الكاسحة لسياسة تشجيع تمثيل الأقليات في العمل والاستخدام أو التغير المفاجئ في أخلاقيات العمل بين السود، ولكن لأن الاقتصاد ازدهر وانتعش ولأن الحكومة اتخذت إجراءات (معتدلة) جديدة - مثل توسيع ائتمان ضريبة الدخل المكتسب - لنشر وتوزيع الثروة في كل مكان. وإذا أردت أن تعرف سر شعبية بيل كلينتون بين الأمريكيين الأفارقة، لست بحاجة إلى النظر أبعد من هذه الإحصائيات.

لكن هذه الإحصائيات ذاتها يجب أن تدفع أولئك المهتمين منا بالمساواة العرقية إلى إجراء حساب نزيه للتكاليف والأرباح الناجمة عن إستراتيجياتنا الراهنة. وحتى حين نستمر في الدفاع عن سياسة تشجيع تمثيل الأقليات بوصفها أداة مفيدة، وإن تكن محدودة، لتوسيع الفرص المتاحة للأقليات المحرومة والمظلومة، فإن علينا التفكير بإنفاق المزيد من رأسمالنا السياسي لإقناع أمريكا بتوظيف الاستثمارات الضرورية لضمان أداء الطلاب الجيد في صفوفهم وتخرجهم في المدارس الثانوية - وهو هدف، إن تحقق، سيكون أقدر من سياسة تشجيع تمثيل الأقليات على مساعدة الأطفال السود واللاتين الذين يحتاجون إليها أكثر من سواهم. على نحو مشابه، يجب علينا دعم البرامج الهادفة لإلغاء التفاوت في الرعاية الصحية بين الأقليات والبيض (تشير بعض الأدلة إلى أن أفراد الأقليات لا يتلقون العناية الكافية حتى عند استثناء الدخل ومستويات الضمان)، لكن وضع خطة للرعاية الصحية الشاملة سوف يساعد في إلغاء التفاوت بين البيض والأقليات أكثر من أي برامج خاصة بالأعراق يمكن أن نصممها.

لا يعد التشديد على البرامج الشمولية، إزاء تلك الخاصة بالأعراق، مجرد خطة عمل جيدة فقط؛ بل سياسة جيدة أيضا. أذكر أنني جلست مرة مع زملائي الديمقراطيين في مجلس الشيوخ ولاية إلينوي نستمع إلى سيناتور آخر، أمريكي- أفريقي -سأدعوه جون دو- كان يمثل منطقة في الأحياء الداخلية، ألقى خطبة عصماء وحماسية عن السبب الذي يجعل إلغاء بعض البرامج المعينة قضية عنصرية صارخة. بعد بضع دقائق، التفت السيناتور الأبيض (الذي تفوق على زملائه في سجل التصويت الليبرالي) وقال: «أتعرف ما المشكلة مع جون؟ كلما سمعته يجعلني أشعر بأننا أكثر بياضاً».

أشرت في معرض الدفاع عن الزميل الأسود إلى أن من الصعب على السياسي الأسود قياس النبوة الصحيحة التي يجب أن يستخدمها - مفرطة في الغضب؟ ليست غاضبة بما فيه الكفاية؟ - عند مناقشة المشقات والصعاب التي يواجهها ناخبوه. ومع ذلك، كان تعليق زميلي الأبيض مفيدا. فقد استنفذ الذنب الذي يشعر به البيض طاقته في أمريكا (صوابا أو خطأ)؛ حتى أكثرهم نراهة، الذين يرغبون فعلا في إنهاء الظلم العرقي وتخفيف الفقر، يميلون إلى معارضة الإشارات إلى الاضطهاد العنصري - أو المزاعم العرقية المرتكزة على تاريخ التمييز العنصري في هذه البلاد.

يعود جزء من السبب وراء ذلك إلى نجاح المحافظين في تأجيج سياسة الاستياء، مثلا: عبر المبالغة والتهويل في الآثار الضارة لسياسة تشجيع التمثيل العادل للأقليات على العمال البيض. لكن الحقيقة أن المسألة تتعلق بالمصلحة الذاتية. فمعظم الأمريكيين البيض يدركون أنهم لم يشاركوا في ممارسة التمييز العنصري بأنفسهم ولديهم الكثير من المشكلات الخاصة بهم التي تشغلهم وتقلقهم. ويعرفون أيضا أن البلاد، مع اقتراب الدين الوطني من تسعة تريليونات دولار، وبلوغ العجز السنوي في الميزانية 300 مليار دولار، لا تملك سوى عدد قليل من الموارد الثمينة لمساعدتهم على حل تلك المشكلات.

نتيجة لذلك كله، قد تولد الاقتراحات التي تفيد الأقليات فقط وتقسّم الأمريكيين إلى «نحن» و«هم» بضعة تنازلات قصيرة الأجل حين لا تكون التكاليف مرتفعة كثيرا

على البيض، لكنها لا تخدم كأساس لأنواع التحالفات السياسية المستدامة والعريضة المرتكز التي تحتاجها عملية تغيير أمريكا. من ناحية أخرى، يمكن للجاذبية الشمولية المحيطة بالإستراتيجيات التي تساعد الأمريكيين كافة (المدارس التي تعلم فعلا، والوظائف التي تقدم أجرا كافيا، والرعاية الصحية التي تشمل كل من يحتاجها، وحكومة تغيث المتضررين من الفيضان مثلا)، إلى جانب الإجراءات التي تضمن تطبيق قوانيننا بعدالة على الجميع، ومن ثم تعزز وتدعم المثل الأمريكية (التطبيق الأفضل لقوانين الحقوق المدنية القائمة مثلاً)، أن تخدم كركيزة مؤسسية لمثل هذه التحالفات - حتى وإن ساعدت هذه الإستراتيجيات الأقليات بشكل غير متناسب.

مثل هذا التحول في التشديد والتوكيد ليس أمرا سهلا: العادات القديمة عنيدة ومقاومة للتغيير، وثمة خوف دائم يصيب العديد من الأقليات من أن الأمريكيين البيض سوف يتخلون عن تعهداتهم فتضيع المكاسب التي تحققت بالنضال والكفاح، إذا لم يظل التمييز العنصري الذي مورس ماضيا وحاضرا في الواجهة وعلى قمة الأولويات. أتفهم هذه المخاوف - فلا يوجد ما يضمن تحرك التاريخ في خط مستقيم، وخلال الأوقات الاقتصادية الصعبة يمكن لضرورات المساواة العرقية أن تهمش وتوضع على الرف.

ومع ذلك، حين أنظر إلى ما وجب على الأجيال السابقة من الأقليات مغالبتها، أشعر بالتفاؤل بقدرة هذا الجيل التالي على استمرار الدخول في التيار الاقتصادي الغالب. فعلى مدى معظم تاريخنا الحديث، كان استغلال الفرص المتاحة أصعب على السود؛ والسماح للأمريكيين اللاتين بالعمل في أقسام المطافئ والشركات قد يكون كرها وعن غير رضى. لكن على الرغم من كل شيء، فإن التوليفة التي جمعت النمو الاقتصادي والاستثمار الحكومي في البرامج الشاملة لتشجيع الحراك الارتقائي، والالتزام المتواضع بتطبيق مبدأ مناهضة التمييز، كانت كافية لجر أغلبية السود واللاتين إلى التيار الاجتماعي الاقتصادي الغالب بخلال جيل واحد.

نحن بحاجة إلى تذكير أنفسنا بهذا. لكن اللافت ليس عدد الأقليات التي أخفقت في التسلق إلى الطبقة الوسطى، بل عدد التي نجحت على الرغم من جميع الصعاب

والعقبات؛ ولا مشاعر الغضب والمرارة التي نقلها الآباء الملونون إلى أبنائهم، بل درجة انحسار هذه المشاعر. هذه المعرفة تقدم لنا ركيذة نؤسس عليها. وتخبّرنا أن بالإمكان تحقيق مزيد من التقدم.

إذا استطاعت الإستراتيجيات الشاملة الجامعة التي تستهدف التحديات التي يواجهها الأمريكيون كافة أن تمضي شوطاً بعيداً نحو ردم الفجوة بين الأمريكيين السود واللاتين والبيض، فهناك جانبان للعلاقات العرقية في أمريكا يتطلبان انتباهاً خاصاً - قضايا توجب لهيب الصراع العرقي وتضعف التقدم الذي تحقق. فيما يتعلق بالأمريكيين الأفارقة، تتمثل القضية في الظروف المتدهورة لفقراء أحياء المدن الداخلية. وفيما يتصل باللاتين، تتجسد المشكلة في العمال غير الرسميين والعاصفة النارية السياسية المحيطة بالهجرة.

من المطاعم المفضلة لدي في شيكاغو مطعم يدعى ماك ارثر. فهو يقع بعيداً عن المنطقة التجارية الرئيسية في المدينة على الطرف الغربي من ويست سايد في شارع ماديسون. المطعم بسيط ومضيء يتسع لقرابة مئة شخص. في أي يوم من أيام الأسبوع، يتناول العشاء فيه هذا العدد من الناس تقريباً - أسر ومراهقون وجماعات من النساء المحتشمات وشيوخ - ينتظرون دورهم، على نمط الكافتيريا، للحصول على أطباق ملأى بالدجاج المقلي وسمك السللور والبازلاء والرز واللحم والمفوف واللحم بالعجين وخبز الذرة وغيرها من الأطباق التقليدية الشائعة بين السود في الجنوب. يستحق الأمر الانتظار في الطابور لأنك تتبادل الحديث مع الناس.

صاحب المطعم، ماك ألكسندر، رجل ضخم الجثة عريض الصدر في أوائل الستينيات من العمر، شاب شعره الخفيف، وتهدل شاربه، وبدا حول خفيف في عينيه خلف نظارته، وأعطته هذه الملامح مظهر البروفسور المتأمل. مارك من المحاربين القدماء، ولد في ليكسينغتون (في المسيسيبي)، وفقد رجله اليسرى في فيتنام؛ بعد أن شفي، انتقل هو وزوجته إلى شيكاغو، حيث حضر دورات تدريبية على ممارسة الأعمال التجارية في حين عمل في أحد المستودعات. في عام 1972، افتتح متجر «تسجيلات

ماك»، وساعد في تأسيس جمعية تحسين الأعمال التجارية في الويست سايد، وتعهد بإصلاح وترميم وتحسين ما يدعو «هذا الركن الصغير من العالم».

نجح ماك وفقا لجميع المقاييس. فقد نمت تجارته؛ وافتتح مطعما ووظف السكان المحليين للعمل فيه؛ وبدأ شراء وإعادة ترميم المباني المتداعية ثم تأجيرها. وبسبب الجهود التي بذلها رجال ونساء مثل ماك لم يعد شارع ماديسون يبدو كئيبا كما اشتهرت شوارع الويست سايد. هنالك متاجر لبيع الملابس وصيدليات وكنائس. وستجد على جانبي الطريق السريع البيوت المكونة من طبقة واحدة - المحاطة بالمروج الخضراء المشذبة ومساكن الورد المصممة بعناية - التي تكون العديد من الأحياء السكنية في شيكاغو.

ولكن حين تتقطع مسافة قصيرة في أي اتجاه ستجد جانبا مختلفا من عالم ماك: حشود من الشبان على ناصية الشارع يلقون نظرات ماكرة ومختلسة؛ أصوات صفارات الإنذار تمتزج مع دوي الموسيقى القادمة من السيارات؛ المباني المظلمة التي تلتطخت جدرانها بأسماء العصابات؛ أكوام القمامة المنتشرة في كل مكان تذرؤها الرياح. إدارة الشرطة في شيكاغو ثبتت منذ مدة قريبة كاميرات دائمة وأضواء ساطعة على أعمدة النور في ماديسون، ففرق كل مبنى بوهج أزرق دائم. الناس الذين يقيمون في ماديسون لم يشتكوا أو يتذمروا؛ فالأضواء الزرقاء الساطعة غدت منظرا مألوفا. بل تذكره أخرى بما يعرفه الكل - نظام المناعة في المجتمع المحلي انهار كليا تقريبا، نتيجة المخدرات وإطلاق الرصاص واليأس؛ الفيروس انتشرت عدواه، على الرغم من جهود أمثال ماك، والناس في حالة متفاقمة من الضعف والانحلال.

قال لي ماك في أصيل أحد الأيام ونحن نسير لمشاهدة أحد مبانيه: «الجريمة ليست أمرا جديدا على حي ويست سايد. فني السبعينيات، لم تأخذ الشرطة على محمل الجد فكرة الاهتمام والاعتناء بأحياء السود. وطالما لا تمتد الاضطرابات والمشكلات إلى أحياء البيض، فهي لا تبالى. أول متجر افتتحته تعرض لثمان أو تسع عمليات اقتحام وسرقة متلاحقة».

أضاف قائلاً: «الشرطة أكثر استجابة الآن. وقائدها، وهو أخ عزيز، يبذل قصارى جهده. لكن ما بيده حيلة مثله مثل الجميع. أترى هؤلاء الصبية هناك، إنهم لا يابھون لشيء. الشرطة لا تخيفهم، والسجن لا يرهبهم - نصفهم على الأقل من أصحاب السوابق. فإذا اعتقلت الشرطة عشرة منهم، سيأخذ عشرة آخرون مكانهم بخلال ساعة».

«هذا هو الأمر الذي تغير.. موقف هؤلاء الصبية. لا يمكنك لومهم، لأن معظمهم لا يملك شيئاً في المنزل. أمهاتهم لا تفيدهم بشيء - فالعديد منهن مازلن مراهقات. الآباء في السجن. لا يوجد حولهم من يرشدهم، ويرسلهم إلى المدارس، ويعلمهم احترام الآخرين. لذلك فهم يتربون في الشوارع. هذا كل ما يعرفونه. العصابات هي عائلاتهم. لا يجدون عملاً سوى تجارة المخدرات. أرجو ألا تسيء فهمي، ما زال لدينا العديد من العائلات الصالحة والكريمة هنا.. صحيح أنها لا تملك مالا وفيراً، لكنها تبذل قصارى جهدها لتربية أبنائها وإبعادهم عن المشكلات. لكن العائلات الأخرى تفوقها عدداً بكثير. وكلما طالبت مدة إقامتها تعاضم الخطر الذي يهدد أبنائها. لذلك، في اللحظة التي تتاح لها الفرصة تغادر المنطقة. وهذا يجعل الوضع أسوأ حالاً».

هز ماك رأسه وأردف: «لا أعرف. أفكر دوماً بأن في مقدورنا تغيير الحال. لكنني سأكون صادقاً معك: من الصعب ألا تشعر أحياناً وكأن الحالة يائسة. إنه أمر صعب، ويزداد صعوبة».

أسمع الكثير من مثل هذه المشاعر في مجتمعات الأمريكيين الأفارقة هذه الأيام، اعتراف صريح بأن الأوضاع في قلب الأحياء الداخلية تخرج عن زمام السيطرة. في بعض الأحيان، سوف يتركز الحديث على الإحصائيات - معدل وفيات الأطفال (يساوي معدله في ماليزيا بين الأمريكيين السود الفقراء)، أو البطالة بين الذكور السود (تتجاوز نسبتها الثلث في بعض أحياء شيكاغو)، أو عدد السود الذين يتوقع أن يواجهوا النظام القضائي الجنائي في مرحلة ما من حياتهم (واحد من ثلاثة على المستوى الوطني).

لكن كثيرا ما تركز الحديث على القصص الشخصية، التي تروى كدليل يثبت الانهيار الأساس لجزء من مجتمعنا وتعبر عن مزيج من الحزن وعدم التصديق. سوف تتكلم مدرسة عما يعنيه أن يشتمها صبي في الثامنة بألفاظ نابية أو يهددها بالأذى الجسدي. وسيصف المحامي العام صفحة السوابق المرعبة لمجرمين في الخامسة عشرة من العمر أو اللامبالاة التي يتوقع بها عملاؤه أنهم لن يعيشوا إلى سن الثلاثين. وسوف يصف طبيب أطفال أمهات مراهاقات يحسبن أن من الطبيعي إطعام أطفالهن الرضع قطع البطاطا المقلية على الإفطار، أو اللاتي يعترفن بأنهن تركن أطفالا لا تتجاوز أعمارهم خمس أو ست سنوات وحدهم في المنزل.

هذه هي قصص أولئك الذين لم يخرجوا من سجن التاريخ، عن أحياء في مجتمع السود المحلي يسكنها أفقر الفقراء، وتتحول إلى «مستودعات» تخزن جميع ندوب الرق وعنف التمييز العنصري، والغضب والجهل بالإكراه، وعار الرجال الذين لم يتمكنوا من حماية نساءهم أو إعالة أسرهم، والأطفال الذين قيل لهم إنهم لن يصلحوا لشيء ولم يكن لديهم معين لإزالة الضرر والأذى عنهم.

مر زمن بالطبع كان فيه هذا الفقر المدقع الذي يعاني منه الجميع من كل الأعمار يشكل صدمة للأمة - حين استطاع نشر كتاب مايكل هارينغتون «أمريكا الأخرى» أو زيارات بوبي كنيدي إلى دلتا المسيسيبي، إثارة الغضب والدعوة إلى العمل. ولت هذه الأيام. فصور ما يسمى اليوم بالطبقة المحرومة موجودة في كل مكان، وأصبحت ثابتا دائما في الثقافة الشعبية الأمريكية - في السينما والتلفزيون، حيث تنأى عنها قوى القانون والنظام؛ في موسيقى الراب وأفلام الفيديو، حيث تمجد حياة العصابات ويقلد المراهقون البيض والسود على حد سواء (مع أن المراهقين البيض، على الأقل، يدركون أن صورتهم مجرد تظاهر وتكلف)؛ في نشرات الأخبار المسائية، حيث أعمال التخريب والنهب في الأحياء الداخلية تشكل مادة دسمة. وبدلا من استحضار تعاطفنا، ولدت الألفة مع حياة الفقراء السود تشنجات من الخوف السافر والازدراء الصريح. لكنها على الأغلب لم تولد سوى اللامبالاة. الرجال السود يملؤون سجوننا، والأطفال السود غير قادرين على القراءة أو محاصرون وسط معارك الشوارع التي

تخوضها العصابات، والمتشردون السود ينامون قرب مداخن الأنفاق طلبا للدفاء أو في حدائق عاصمة الأمة - نحن نأخذ ذلك كله كقضية مسلم بها، كجزء من النظام الطبيعي للأشياء، وربما هي حالة مأساوية، لكن لسنا مسؤولين عنها، وبالتأكيد لا يمكن تغييرها.

فكرة الطبقة الدنيا المحرومة من السود - المنفصلة والمنعزلة والغريبة في سلوكها وقيمها - لعبت أيضا دورا مركزيا في السياسة الأمريكية الحديثة. فباسم إصلاح حال غيتو السود شنت «حرب جونسون» على الفقر، وعلى أساس إخفاقات تلك الحرب، الحقيقية والمتخيلة، دفع المحافظون معظم الأمريكيين إلى معارضة مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية ذاته. ثمة فكرة أخرى نمت داخل المؤسسات الاستشارية المحافظة، تؤكد أن الأمراض الثقافية - لا التمييز العنصري أو الظلم البنيوي المدمج في اقتصادنا - مسؤولة لا عن فقر السود فقط، بل إن البرامج الحكومية مثل الرعاية الاجتماعية، بالاقتران مع القضاة الليبراليين الذين «يدلون» المجرمين، فاقمت هذه الأمراض والآفات. شاشات التلفزيون استبدلت بصور الأطفال الأبرياء الذين انتفخت بطونهم بسبب المجاعة وسوء التغذية، صور الأطفال السود الذين يمارسون النهب والسلب والعنف؛ التقارير كانت أقل تركيزا على الخادمة السوداء التي تكافح لكسب لقمة العيش لأسرتها، مقارنة بتركيزها على «ملكة الرعاية الاجتماعية» التي تنجب الأطفال لقبض أموال المعونة. ما كنا بحاجة إليه، وفقا لحجة المحافظين، هو جرعة إضافية من الانضباط الصارم - مزيد من رجال الشرطة، والسجون، والمسؤولية الشخصية، ونهاية للرعاية الاجتماعية. فإذا لم تغير مثل هذه الإستراتيجيات الوضع في غيتو السود، فيمكنها على الأقل احتواؤه والمحافظة على أموال دافعي الضرائب المجدين والمجتهدين ووقف تبديدها وهدرها.

يجب ألا نفاجئ بكسب المحافظين للرأي العام وجمهور البيض إلى جانبهم. فقد استغلت حججهم تمييزا متجذرا ومتنوعا في التاريخ الأمريكي يفرق بين الفقراء الذين يستحقون العون والذين لا يستحقونه. وهي حجة كثيرا ما تأثرت بتلوين عنصري أو اثني واكتسبت شيوعا أكبر خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة، مثل

السبعينيات والثمانينيات. ولم تقدم استجابة صناع السياسة الليبرالية وزعماء الحقوق المدنية أي مساعدة تذكر؛ ففي إلحاحهم على تجنب توجيه اللوم لضحايا العنصرية التاريخية، نزعوا إلى التقليل من شأن/ أو تجاهل الأدلة على أن تجذر أنماط السلوك بين الفقراء السود ساهم فعلا في انتشار الفقر (أشهر الأمثلة اتهام دانييل باتريك مونيهان بالعنصرية في أوائل الستينيات حين حذر من مغبة زيادة الولادات بين الفقراء السود دون زواج). هذه الرغبة في إنكار الدور الذي تؤديه القيم في تشكيل النجاح الاقتصادي لأي مجتمع صعب تصديقها واستعدت الطبقة العاملة (البيضاء) - خصوصا لأن بعضا من أكثر صناع السياسة ليبرالية عاشوا حياتهم بعيدا عن الاضطراب والفوضى في المدن.

الحقيقة أن هذا الإحباط المتنامي نتيجة الظروف في الأحياء الداخلية لا يقتصر على البيض. ففي معظم أحياء السود، ظل السكان الملتزمون بالقانون والمجدون في العمل يطالبون بمزيد من حماية الشرطة منذ سنين، لأن من المرجح أن يسقطوا ضحايا للجرائم. في السر - في مطابخ البيوت، وصالونات الحلاقة، وبعد الصلاة في الكنيسة - كثيرا ما يرثي السود تآكل وتراجع أخلاقيات العمل، والتربية الناقصة، وانحطاط الآداب والقيم الجنسية، بحماسة تفخر بها مؤسسة التراث.

بهذا المعنى، تعد مواقف السود فيما يتعلق بمصادر الفقر المزمّن أكثر محافظة مما ترغب سياسة السود في الاعتراف به. لكن ما لا تسمعه تعابير (مثل «نهاب أو مفترس») يستخدمها السود لوصف شاب ينتمي إلى إحدى العصابات، أو «الطبقة الدنيا» في وصف الأمهات اللاتي يعتمدن على الرعاية الاجتماعية - اللغة التي تقسم العالم بين أولئك الذين يستحقون اهتمامنا والذين لا يستحقونه. برأي الأمريكيين السود، لا يعد هذا الانفصال عن الفقراء خيارا أبدا، ولا يعود السبب فقط إلى أن لكون جلدنا - والنتائج التي يستخلصها المجتمع الأوسع من لونا - يجعلنا جميعا دون استثناء نتمتع بالقدر ذاته من الحرية والاحترام.

بل يعود السبب أيضا إلى أن السود يعرفون القصة الخفية لاختلال وظيفة الأحياء الداخلية. فمعظم الذين نشؤوا في شيكاغو يتذكرون القصة الجمعية للهجرة الكبرى

من الجنوب، وكيف أجبروا بعد وصولهم على العيش في الغيتوات بسبب التوجه العنصري والالتزامات التقييدية وجمعوا في مشروعات الإسكان الشعبية، حيث المدارس دون المستوى المطلوب، والحدائق تعاني من نقص التمويل، وحماية الشرطة لا وجود لها، وتجارة المخدرات منتشرة وتتساهل معها السلطات. يتذكرون كيف كانت الوظائف المرموقة تحجز للجماعات المهاجرة الأخرى، وكيف تبخرت الأعمال التي يعتمد عليها الشغيلة السود، بحيث بدأت الأسر تتهاور وتتداعى تحت الضغط وينزلق أطفالها عبر شقوق الانهيار والتصدع، إلى أن وصلت الأمور إلى الحضيض وأصبح ما كان استثناء محزنا قاعدة سائدة إلى حد ما. يعرفون ما الذي يدفع ذلك الرجل إلى الإدمان على الكحول لأنه قريبهم وهذا الشاب العنيف إلى الجريمة، لأنهم يتذكرونه حين كان صبيا، مليئا بالحيوية وقادرا على الحب.

بكلمات أخرى، يفهم الأمريكيون الأفارقة أن الثقافة عامل مهم، لكنها تشكلت نتيجة الظروف. نعلم أن الكثيرين في أحيائنا الداخلية محاصرون بسلوكيات تدمر الذات لكنها ليست أصيلة أو فطرية. وبسبب ذلك العلم، يبقى مجتمع السود على قناعة بإمكانية تغيير ظروف أولئك المحاصرين في أحياء المدن الداخلية إذا امتلكت أمريكا الإرادة للقيام بذلك، وسوف تتغير المواقف الفردية لدى الفقراء بالطريقة ذاتها، ويمكن رفع الأذى والضرر تدريجيا، إن لم يكن من أجل هذا الجيل، فليكن على الأقل في سبيل الجيل التالي.

تساعدنا هذه الحكمة على تجاوز تخوم المشاجرات والنزاعات الأيديولوجية، وتخدم كركيزة مؤسسة لجهد متجدد للتصدي لمشكلات الفقر في أحياء المدن الداخلية. يمكننا البدء بالاعتراف ربما بأن أفضل خطوة يمكن اتخاذها في سبيل تخفيف حدة هذا الفقر هي تشجيع المراهقات على استكمال دراستهن الثانوية وتجنب الحمل خارج إطار الزواج. في هذا المسعى، يجب توسيع البرامج المجتمعية والمدرسية المرتكز التي ثبت نجاحها في تقليص حالات حمل المراهقات، لكن يجب أيضا على الآباء ورجال الدين وزعماء المجتمع المحلي التحدث جهرا عن هذه القضية بأسلوب أكثر اتساقا وتساوقا وإلحاحا.

علينا الإقرار أيضا بأن المحافظين - وبيل كلينتون - محقون بشأن الرعاية الاجتماعية كما صممت سابقا: عبر فصل الدخل عن العمل، وعدم مطالبة متلقي معونات الرعاية الاجتماعية بشيء سوى تحمل البيروقراطية الاقتحامية، وضمان يؤكد عدم وجود معيل في الأسرة، فإن برنامج المعونة للأسر التي تعيل الأطفال يضعف في الناس روح المبادرة واحترام الذات. يجب أن تتركز أي إستراتيجية لتقليص الفقر لدى المواطنين من مختلف الشرائح العمرية على العمل، لا على الرعاية الاجتماعية - لأن العمل يوفر الاستقلالية والدخل فقط، بل لأنه يوفر النظام والتنظيم والكرامة وفرص النمو في حياة الناس.

لكننا نحتاج أيضا إلى الاعتراف بأن العمل وحده لا يضمن انتشال الناس من وهدة الفقر. ففي مختلف أرجاء أمريكا، استطاع إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية تقليص عدد متلقي إعانة البطالة؛ لكنه ضخم صفوف العاملين الفقراء، حيث فقدت النساء الاستقرار في سوق العمل، وحوصرن في وظائف لا يكفي أجرها لسد الرمق، وأجبرن في كل يوم على البحث دون جدوى عن مركز مناسب لرعاية أطفالهن، ومسكن يقدرن على دفع أجرته، ورعاية صحية يسهل الحصول عليها، ليجدن أنفسهن عند نهاية كل شهر عاجزات عن توفير ما يكفي لشراء الطعام واللباس وسداد فاتورة الغاز.

يمكن لإستراتيجيات مثل توسيع برنامج ائتمان ضريبة الدخل المكتسب التي تقدم المساعدة لجميع العاملين في وظائف متدنية الأجر، أن تحدث farkا هائلا في حياة أولئك النسوة وأطفالهن. لكن إذا كنا جادين في كسر حلقة الفقر الذي يعاني منه المواطنون من جميع الأعمار، فسوف يحتاج العديد من هؤلاء النسوة إلى بعض المساعدة الإضافية لدعم الأساسيات التي يأخذها من يقيم خارج الأحياء الداخلية قضية مسلما بها. فهن بحاجة إلى مزيد من رجال الشرطة ومزيد من الحراسة في أحيائهن، وتوفير نوع من الحماية الشخصية لهن ولأطفالهن. وهن بحاجة إلى مراكز صحية مجتمعية المرتكز تؤكد وتشدد على الوقاية - ومنها رعاية الصحة الإنجابية، والمشورة المتعلقة بالتغذية، وفي بعض الحالات معالجة الإدمان. بحاجة إلى تغيير جذري في المدارس التي يدرس فيها أطفالهن، وسهولة الحصول على خدمات رعاية الطفل (النهارية) تتيح لهن العمل في وظائف بدوام كامل أو متابعة تعليمهن.

وفي العديد من الحالات، هن بحاجة إلى تعلم كيف يصبحن أمهات فاعلات. ففي الوقت الذي يبلغ فيه العديد من أطفال الأحياء الداخلية سن الدراسة، يعانون التخلف — يعجزون عن تحديد الأرقام أو الألوان الأساسية، أو حروف الأبجدية، وتفاجئهم البيئة المنظمة التي لم يعتادوا عليها، وكثيراً ما يعانون المشكلات الصحية التي لم تشخص طبياً. وهم غير مستعدين الاستعداد الكافي لأن أمهاتهم لم يوفرن لهم الحب والحنان، بل لأنهن لا يعرفن كيف يوفرن ما يحتاجه أطفالهن. إن للبرامج الحكومية الجيدة التخطيط والتنظيم — تقديم المشورة والنصح قبل الولادة، إتاحة الرعاية الطبية للأطفال، برامج تثقيف وتعليم الآباء والأمهات، برامج تعليم الأبناء في مرحلة الطفولة المبكرة — قدرة مثبتة على المساعدة في ملء الفراغ.

أخيراً، نحن بحاجة إلى معالجة ترابط مشكلتي البطالة والجريمة في الأحياء الداخلية بحيث يستطيع المقيمون فيها البدء بتحمل مسؤولياتهم. الحكمة التقليدية تقول: إن معظم العاطلين عن العمل في الأحياء الداخلية يمكنهم العثور على وظائف إذا أرادوا العمل فعلاً؛ لكنهم يفضلون دوماً تجارة المخدرات بكل ما يصاحب أرباحها المحتملة من مخاطر، على الوظائف المتدنية الأجر التي لا يتاح سواها لهم بسبب افتقارهم إلى المهارات اللازمة. وفي الحقيقة، يؤكد الخبراء الاقتصاديون الذين درسوا القضية — والشباب الذين وضعت مصائرهم على المحك — أن تكاليف العيش ومنافعه في الشارع تختلف عن السائد في الأسطورة الشعبية: في قاع مراتب «المهنة» أو حتى منتصفها، تتعلق قضية تجارة المخدرات بالحد الأدنى من الأجور. فبالنسبة للعديد من رجال الأحياء الداخلية، لا يتمثل ما يمنعهم من العمل في وظيفة مريحة في مجرد غياب الدافع المحفز لمغادرة حياة الشوارع، بل غياب الخبرة الوظيفية أو المهارات المطلوبة — ووصمة السوابق الإجرامية التي تتزايد وتتسع الآن.

اسألوا ماك، الذي جعل تزويد الشباب في حيه بفرصة ثانية جزءاً من رسالته. 95% من عماله الذكور هم من أصحاب السوابق الإجرامية، منهم أفضل طهاته، الذي ظل يدخل ويخرج من السجن طوال السنوات العشرين الماضية بسبب ارتكابه جرائم تتعلق بالمخدرات وإحداها بسبب قيامه بعملية سطو مسلح. يدفع ماك لمستخدميه في

البداية ثمانية دولارات في الساعة، ليرتفع الأجر إلى خمسة عشر. ولم يعان من نقص في المتقدمين. ماك هو أول من يعترف بأن بعضهم سببوا مشكلات حين بدؤوا العمل — إذ لم يتعودوا الدوام في الوقت المحدد. أو تلقي الأوامر من المشرف — وأن معدل تبديلهم مرتفع. لكن حين يرفض قبول الاعتذار من مستخدميه («أقول لهم لدي عمل تجاري أديره وإذا كانوا لا يريدون الوظيفة فإن غيرهم ينتظرها»)، يجد أنهم سرعان ما يتكيفون. وبمرور الوقت يعتادون إيقاع الحياة العادية والطبيعية: التزام المواعيد، العمل كجزء من فريق، تحمل عبء المسؤولية. ويبدوون الحديث عن تطوير تعليمهم، وربما يلتحقون بالكلية المتوسطة المحلية.

ويطمحون إلى هدف أفضل.

لو أن لدينا الآلاف من أمثال ماك، ولو تمكن السوق وحده من توفير فرص العمل التي يحتاجها جميع رجال الأحياء الداخلية لتحسن الوضع دون ريب. لكن معظم أرباب العمل ليسوا مستعدين لتحمل مخاطرة استخدام أصحاب السوابق، وكثيرا ما يمنع الراغبون في ذلك. في الينوي مثلا، يحظر على أصحاب السوابق العمل لا في المدارس ودور الرعاية والمستشفيات فقط — وهي قيود منطقية تعبر عن عدم رغبتنا في تعريض سلامة أطفالنا وآبائنا المسنين للخطر — بل يحظر العمل على بعضهم في مجال الحلاقة وتجميل الأظافر.

بمقدور الحكومة إطلاق عملية تغيير الظروف لهؤلاء الرجال عبر التعاون مع أرباب العمل والمقاولين في القطاع الخاص لتدريب وتوظيف أصحاب السوابق في مشروعات يمكن أن تعم فائدتها المجتمع برمته: عزل المنازل والمكاتب لجعلها أكثر توفيراً للطاقة مثلا، أو تمديد خطوط الحزمة العريضة الضرورية لنقل المجتمعات المحلية كلها إلى عصر الإنترنت. سوف تكلف مثل هذه البرامج مالا بالطبع — مع أن أي تقليص في الميول الإجرامية سيساعد في تمويل البرنامج ذاتيا، وذلك حين نأخذ بالاعتبار التكلفة السنوية لاعتقال السجين. لن يفضل جميع العاطلين المتشردين الوظائف المتدنية الأجر التي لا تحتاج إلى مهارات وخبرة على الحياة في الشوارع،

ولن يلغي أي برنامج لمساعدة أصحاب السوابق الحاجة إلى سجن المجرمين العنيدين الذين تجذرت في نفوسهم عادات العنف.

ومع ذلك، يمكننا الافتراض أن توفير العمل القانوني للشباب المتورطين الآن في تجارة المخدرات سوف يخفض معدلات الجريمة في العديد من المجتمعات المحلية؛ وأن النتيجة ستكون مزيداً من أرباب العمل الذين يفتتحون منشآتهم وشركاتهم ومتاجرهم في هذه الأحياء، وسيبدأ الاقتصاد المستدام ذاتياً بالتجذر؛ وستبدأ المعايير بالتغير بخلال مدة تتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة، ويبدأ الشباب والشابات التفكير بمستقبل لهم، وترتفع معدلات الزواج، ويحظى الأطفال بعالم أكثر استقراراً يترعرعون في ظله.

ما الذي يفيدنا ذلك كله - انخفاض معدلات الجريمة في أمريكا، مزيد من الأطفال الذين يتلقون الرعاية، مدن تولد وتبعث من جديد، تراجع وانحسار الأحكام المسبقة المتحيزة، والخوف، والخلاف المستحکم الناجم عن فقر الأمريكيين السود. ألا تستحق هذه النتائج أن ننفق عليها ما أنفقناه في السنة الماضية على الحرب في العراق؟ أليست أكثر فائدة من المطالبة بإلغاء الضرائب على العقارات؟ يصعب حصر وتحديد منافع وفوائد مثل هذه التغييرات. لأنها بالضبط تنأى عن الحصر.

إذا كانت مشكلات الفقر في أحياء المدن الداخلية ناجمة عن فشلنا في مواجهة الماضي المأساوي، فإن تحديات الهجرة تشعل شرارة الخوف من مستقبل غامض يلفه عدم اليقين. ديمغرافية أمريكا تتغير بطريقة لا يمكن وقفها وبسرعة الضوء، ودعاوى ومطالب المهاجرين لا تناسب نموذج الأسود والأبيض القائم على التمييز والمعارضة والذنب والرد الغاضب والاتهام المضاد. وفي الحقيقة، حتى القادمين الجدد من السود والبيض - من غانا وأوكرانيا والصومال ورومانيا - يصلون إلى هذه الشواطئ متحررين من عبء الديناميات العرقية والعنصرية لأي حقبة سالفة.

خلال الحملة الانتخابية، شاهدت على أرض الواقع وبطريقة مباشرة وجوه أمريكا الجديدة هذه - في الأسواق الهندية على طول جادة ديفون، في المسجد

الجديد الذي يشيد في الضواحي الجنوبية الغربية، في حفلات زواج الأرمن وحفلات رقص الفلبينيين، في اجتماعات مجلس قيادة الأمريكيين الكوريين، وفي جمعية المهندسين النيجيريين. في كل مكان زرته وجدت مهاجرين يستقرون في أي منازل أو وظائف يعثرون عليها، يغسلون الأطباق أو يقودون سيارات الأجرة أو يكدحون في مصابغ أقرابائهم، يدخرون المال ويؤسسون أعمالهم التجارية وبيعون النشاط والحياة في الأحياء الميتة، إلى أن ينتقلوا إلى الضواحي ليربوا أطفالهم ويعلموهم التحدث بلهجة لا تختلف عن لغة أرض الآباء والأجداد فقط، بل تناقض شهادات ميلادهم في شيكاغو أيضاً. رأيت مراهقين يستمعون إلى موسيقى الراب ويتسوقون من مراكز التسوق ويخططون ليصبحوا في المستقبل أطباء ومحامين ومهندسين وحتى سياسيين.

قصة المهاجرين التقليدية هذه تحدث في شتى أنحاء البلاد، قصة الطموح والتكيف، والعمل الدؤوب والتعليم، والاندماج والحراك الارتقائي. لكن المهاجرين اليوم يعيشون هذه القصة وكأنها من قصص الخيال العلمي. وبوصفهم مستفيدين من أمة أكثر تسامحاً ودينية من تلك التي واجهها المهاجرون قبل أجيال، أمة أصبحت تحترم أساطير مهاجريها، غدوا أكثر ثقة بمكانهم هنا وأشد تشبهاً بحقوقهم. وبصفتي عضواً في مجلس الشيوخ، أتلقي دعوات لا حصر لها لإلقاء خطب أمام هؤلاء المواطنين الأمريكيين الجدد، حيث كثيراً ما تُستطلع آرائي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية - ما موقفي من قبرص، مثلاً، أو مستقبل تايوان؟ فلديهم اهتماماتهم ومشاكلهم السياسية المحددة في المجالات التي تهيمن فيها جماعاتهم الاثنية - لربما يشتكي الصيادلة الأمريكيون من ذوي الأصول الهندية من تعويض برنامج الرعاية الصحية، ويضغط الكوريون من أصحاب المنشآت التجارية الصغيرة من أجل إحداث تغييرات في النظام الضريبي.

لكن في أغلب الأحوال يريدون توكيدا على أنهم أمريكيون أيضاً. كلما ظهرت أمام جمهور من المهاجرين، أسمع بعض المعاتبات البريئة من جانب المساعدين العاملين معي بعد إلقاء الخطبة؛ فبرأيهم، تتبع ملاحظاتي تركيبة ثلاثية الأجزاء: «أنا

صديقكم»، و«[البلد المعني] كان مهدا للحضارة»، و«أنتم تجسدون الحلم الأمريكي» وهم على صواب، فرسالتني بسيطة. وكما أصبحت أعرف، كان مجرد حضوري أمام هؤلاء الأمريكيين الجدد يخدم ملاحظة أنهم قوم مهمون، ناخبون يتمتعون بأهمية حاسمة لنجاحي، ولهم حقوق المواطنة الكاملة ويستحقون الاحترام والتقدير.

وبالطبع، لا تتبع جميع الحوارات التي أجريها مع جاليات ومجتمعات المهاجرين المحلية هذا النمط السهل. ففي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، اتسمت لقاءاتي مع الأمريكيين العرب والباكستانيين، مثلا، بطبيعة ملحمة وعاجلة، لأن قصص الاعتقالات واستجابات مكتب التحقيقات الفيدرالية والنظرات العدائية من الجيران، زعزعت إحساسهم بالأمان والانتماء. فقد ذكروا أن لتاريخ الهجرة إلى هذا البلد جانبا مظلما وحساسا ونقطة ضعف؛ وهم بحاجة إلى تطمينات محددة تؤكد لهم أن مواطنتهم تعني شيئا بالفعل، وأن أمريكا تعلمت العبر والدروس الصحيحة من احتجاز الأمريكيين من ذوي الأصول اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية، وأنتني سأقف معهم إذا تحولت الرياح السياسية إلى وجهة غير مرغوبة.

لكن في لقاءاتي مع الأمريكيين اللاتين، في أحياء مثل بيلسن وليتل فيليج، وبلدات مثل سيسرو واورورا، أجبرت على التعبير عن معنى أمريكا، ومعنى المواطنة، وعن مشاعري المتناقضة أحيانا فيما يتعلق بجميع التغييرات التي تحدث.

وبالطبع، يعود وجود الأمريكيين اللاتين - من بورتوريكو، وكولومبيا، والسلفادور، وكوبا، والمكسيك غالبا - في الينوي إلى أجيال مضت، حين بدأ العمال الزراعيون يتجهون شمالا وينضمون إلى الجماعات الالمانية العاملة في المصانع المنتشرة في شتى أنحاء المنطقة. وعلى شاكله المهاجرين الآخرين، اندمجوا في الثقافة، على الرغم من أن التحيز العرقي عرقل حراكهم الارتقائي، شأنهم في ذلك شأن الأمريكيين الأفارقة. ولربما لهذا السبب كثيرا ما رص زعماء السود واللاتين وقادة حركة الحقوق المدنية الصفوف دفاعا عن القضية المشتركة. في عام 1983، مثل دعم الأمريكيين اللاتين عاملا حاسما في انتخاب هارولد واشنطن، أول رئيس بلدية أسود لشيكاجو. كان هذا الدعم متبادلا، حيث ساعد واشنطن في انتخاب جيل من الأمريكيين اللاتين الشباب

والتقدميين إلى مجلس المدينة ومجلس شيوخ ولاية إلينوي. وفي الحقيقة، ظل أعضاء مجلس شيوخ الولاية من الأمريكيين اللاتين أعضاء رسميين في لجنة الأعضاء السود التشريعية في ولاية إلينوي، إلى أن سمح عددهم بإنشاء تنظيم خاص بهم.

على هذه الخلفية بالذات، تكونت الروابط التي عقدتها مع مجتمع الأمريكيين اللاتين بعد وقت قصير من وصولي إلى شيكاغو. ولأنني اشتغلت في مجال التنظيم الاجتماعي، كثيرا ما عملت مع زعماء الأمريكيين اللاتين على قضايا تؤثر في السكان السود والسممر، بدءا بالمدارس الفاشلة، مرورا بالتخلص من النفايات الضارة بطريقة غير مشروعة، وانتهاء بعدم تمنيع الأطفال (باللقاحات). تجاوز اهتمامي نطاق السياسة؛ فقد بدأت أغرم بالأحياء التي يقطنها المهاجرون من المكسيك وبورتوريكو في المدينة - أصوات موسيقى «السالسا» الراقصة ورائحة «المرنج» التي تفوح من الشقق السكنية في ليالي الصيف الحارة، والجديّة والوقار في قداس الكنائس حينما تحتشد بالبولونيين والطلّيان والأيرلنديين، والأحاديث الحماسية والبهيجة حول مباريات كرة القدم في الحديقة، وروح الدعاية الباردة التي تميز بأبغى الشطائر، والمعجّز اللاتي يمكّن يدي ويضحكن على جهودي المضنية للتحدث بالإسبانية. أصبح لي أصدقاء دائمون وحلفاء مخلصون في هذه الأحياء؛ واعتقدت أن مصائر السود والسممر متشابكة دائما وأبدا، وتشكل حجر الزاوية لتحالف يمكن أن يساعد أمريكا على الوفاء بوعدّها المأمول.

لكن بحلول الوقت الذي عدت فيه من كلية الحقوق، بدأت التوترات بين السود واللاتين في شيكاغو بالظهور على السطح. فبين عامي 1990 - 2000، ارتفع عدد الناطقين بالإسبانية في المدينة بنسبة 38%، ومع هذا الارتفاع الكبير في عددهم لم يعد السكان اللاتين يرضون بدور الشريك الصغير في أي تحالف بين السود والسممر. وبعد وفاة هارولد واشنطن، ظهرت في المشهد مجموعة جديدة من المسؤولين اللاتين المنتخبين، ارتبطوا مع ريتشارد دالي وبقايا «الماكينة» السياسية القديمة في شيكاغو، رجال ونساء كانوا أقل اهتماما بالمبادئ السامية والتحالفات الملونة من ترجمة سلطتهم السياسية المتنامية إلى عقود ووظائف. ومع معاناة وضعف وتدهور الأعمال

والقطاعات التجارية للسود، ازدهرت الأعمال التجارية التي يملكها اللاتين، ساعدتها في ذلك، جزئياً، الروابط المالية مع البلدان الأصلية وقاعدة مستهلكين أسرتهم حواجز اللغة. وبدا أن العمال القادمين من المكسيك وأمريكا الوسطى هيمنوا في كل مكان على الوظائف الدنيا المنخفضة الأجر التي كان يشغلها السود - ندل في المطاعم وعاملات تنظيف وخدم في الفنادق - وأغاروا على قطاع الإنشاءات الذي ظل منذ أمد طويل حكراً على العمال السود. بدأ السود يتذمرون ويشعرون بخطر التهديد؛ وتساءلوا هل هم على وشك أن يكتسبهم هؤلاء القادمون الجدد.

يجب ألا أبالغ في الانقسام الحاصل. فلأن المجتمعين كليهما يواجهان جملة من التحديات، من ارتفاع معدل التسرب من المدرسة الثانوية إلى الضمان الصحي غير الكافي، ما تزال تجمع السود واللاتين قضية مشتركة في السياسة. وعلى الرغم من الإحباط الذي يشعر به السود كلما مروا قرب موقع بناء في حيهم وشاهدوا العمال المكسيكيين وحدهم هناك، إلا أنني نادراً ما سمعتهم يلقون اللوم على العمال أنفسهم؛ بل يحتفظون بغضبهم عادة ليصبوا جامه على المقاولين الذين استأجروهم. وبعد الإلحاح، يعبر الكثير من السود عن إعجاب ممتزج بالحقد تجاه المهاجرين اللاتين - ما يتمتعون به من أخلاقيات عمل قوية والتزام شديد بالأسرة، واستعدادهم للبدء من قعر السلم والاستفادة مما لديهم من إمكانيات متواضعة إلى أقصى حد.

ومع ذلك، لا سبيل إلى إنكار حقيقة أن العديد من السود يشعرون بالقلق ذاته الذي يسيطر على الكثير من البيض فيما يتعلق بموجة الهجرة غير الشرعية التي تتدفق من حدودنا الجنوبية - شعور بأن ما يحدث الآن يختلف اختلافاً جوهرياً عما حدث قبلاً. بعض هذه المخاوف لها ما يبررها. فعدد المهاجرين المضاف إلى القوة العاملة كل سنة بلغ حداً لم يشهده هذا البلد منذ قرن من الزمان. فإذا كان معظم هذا السيل العارم من العمال غير المهرة يقدم بعض الفوائد للاقتصاد ككل - خصوصاً الحفاظ على شباب قوتنا العاملة وحيويتها، خلافاً للقوة العاملة التي تشيخ في أوروبا واليابان - فهو يهدد أيضاً بمزيد من انخفاض أجر التشغيل الأمريكيين (أصحاب الياقات الزرقاء) ويضيف أعباء جديدة على شبكة الأمان التي تحمل فوق طاقتها

أصلاً. مخاوف الأمريكيين المولودين في أمريكا مألوفة إلى حد يثير القلق، وتردد أصدقاء رهاب الأجنبي الذي وجه ذات مرة نحو الطليان والأيرلنديين والسلاف الذين وصلوا حديثاً إلى الشواطئ — مخاوف من أن اللاتين مختلفون اختلافاً أصيلاً، في الثقافة والمزاج، بحيث يصعب دمجهم بصورة كاملة في أسلوب الحياة الأمريكية؛ مخاوف من أن يتمكن اللاتين، مع التغيرات الديمغرافية التي تحدث الآن، من نزع زمام السيطرة من أولئك الذين اعتادوا الإمساك بالسلطة السياسية.

لكن فيما يتعلق بمعظم الأمريكيين، تعد الهموم الناجمة عن الهجرة غير الشرعية أشد عمقا من المخاوف الناتجة عن انتقال عمليات الإنتاج الاقتصادي إلى الخارج وأكثر تعقيدا من مجرد العنصرية البسيطة. في الماضي، كانت الهجرة تحدث وفقا لشروط أمريكا؛ وأمكن لسجادة الاستقبال الحمراء أن تمتد بطريقة انتقائية، على أساس مهارات المهاجر أو لونه أو حاجات الصناعة. ووجد العامل نفسه، بغض النظر هل قدم من الصين أم روسيا أم اليونان، غريبا في أرض غريبة، وقد انقطعت الجذور التي تربطه بالوطن، ليخضع غالبا لقيود قاسية، ويجبر على التكيف مع قواعد وأنظمة لم يضعها.

يبدو اليوم أن هذه الشروط لم تعد مطبقة. فالمهاجرون يدخلون البلاد نتيجة نفوذية الحدود لا بسبب سياسة حكومية منهجية؛ وحقيقة كون المكسيك مجاورة لنا، إضافة إلى الفقر المدقع الذي يعانيه العديد من سكانها، تشير بدلا لنها إلى أن عبور الحدود لا يمكن حتى تقليصه، فضلا عن وقفه. ولا ريب في أن القنوات الفضائية وبطاقات الزيارة والتحويلات المصرفية السلكية، إضافة إلى حجم سوق اللاتين البازغ، تجعل جميعا من الأسهل على المهاجر اليوم الحفاظ على الروابط اللغوية والثقافية مع مسقط رأسه (تفاخر محطة يونيفيجن الناطقة باللغة الإسبانية بأعلى معدل للأخبار التي تبث في شيكاغو). ويعتقد الأمريكيون الذين ولدوا في أمريكا أن عليهم هم، لا المهاجرين، التكيف والتأقلم. وبهذه الطريقة، أصبح الجدل المتعلق بالهجرة يشير بدلالته لا إلى خسارة الوظائف بل السيادة، مثال آخر - كالحادي عشر من سبتمبر، وأنفلونزا الطيور، وفيروسات الكمبيوتر، والمصانع التي تنتقل إلى الصين - يثبت عدم قدرة أمريكا على التحكم بمصيرها.

في مثل هذه البيئة الملهبة المتفجرة - والخلاف الحاد بين طرفي الجدل - فكر الكونغرس بمشروع قانون شامل لإصلاح وضع الهجرة في ربيع عام 2006. ومع مئات الآلاف من المهاجرين المحتجين في الشوارع وجماعة عين أفرادها أنفسهم حراسا اندفعوا لحماية الحدود الجنوبية (تدعى ماينيوتمن)، كان الرهان السياسي مرتفعا بالنسبة للديمقراطيين والجمهوريين والرئيس.

وتحت قيادة تيد كنيدي وجون مكين، صاغ مجلس الشيوخ مشروع قانون معتدل مؤلف من ثلاثة مكونات رئيسية. طالب المشروع بتشديد إجراءات الرقابة والأمن، وجعل (عبر تعديل كتيبه مع تشوك غراسلي) من الأصعب على أرباب العمل توظيف العمال بطريقة غير شرعية. المشروع أقر أيضا بصعوبة ترحيل اثني عشر مليون مهاجر غير شرعي، ووضع بدلا من ذلك خطة طويلة الأجل (تمتد أحد عشر عاما) يمكن بموجبها للعديد منهم الحصول على الجنسية. أخيرا، تضمن المشروع برنامج العامل الضيف الذي يسمح لمئتي ألف عامل أجنبي بدخول البلاد للعمل بصورة مؤقتة.

حين نأخذ جميع العوامل بعين الاعتبار، أظن أن التشريع يستحق الدعم والتأييد. ومع ذلك، سبب لي بند العامل الضيف بعض القلق؛ فقد كان استرضاء للمصالح التجارية الكبرى، أداة تتوسل بها لاستخدام المهاجرين دون منحهم حقوق المواطنة - في الحقيقة، وسيلة تستخدمها للحصول على مكاسب نقل عمليات الإنتاج إلى خارج البلاد دون أن تضطر للقيام بذلك. للتصدي لهذه المشكلة، نجحت في إضافة شرط ينص على ضرورة عرض أي وظيفة على العمال الأمريكيين أولا، وألا يخفض أرباب العمل الأجور عبر دفع أجور للعمال الضيوف تقل عن تلك التي يدفعونها للعمال الأمريكيين. الفكرة هي ضمان ألا تتحول الأعمال التجارية إلى استخدام العمال الأجانب المؤقتين إلا في حالة وجود نقص في العمالة.

من الواضح أن التعديل كان مصمما لمساعدة العمال الأمريكيين، ولهذا السبب دعمته بحماس جميع النقابات. لكن ما إن أضيف الشرط إلى مشروع القانون حتى بدأ بعض المحافظين، داخل وخارج مجلس الشيوخ، مهاجمتي بذريعة «مطالبة القانون بحصول العمال الأجانب على أجور أعلى من العمال الأمريكيين»

في قاعة المجلس، التقيت بأحد الزملاء الجمهوريين الذين وجهوا التهمة إلي. شرحت له أن المشروع سيحمي العمال الأمريكيين فعلا، نظرا لانتفاء الدافع لدى أرباب العمل لاستخدام العمال الضيوف إذا كانوا سيحصلون على أجور تساوي أجور العمال الأمريكيين. الزميل الجمهوري، الذي كان صريحا وعالي النبرة في معارضته لمشروع أي قانون يضمني الصفة الشرعية/ القانونية على المهاجرين غير الشرعيين، هز رأسه وقال:

«أصحاب المشروعات التجارية الصغيرة سوف يظلون يستخدمون المهاجرين، وتعديلك كله يجعلهم يدفعون لهم أكثر»

سألته: «لكن لم يستخدمون العمال المهاجرين إذا كانت أجورهم مساوية لأجور العمال الأمريكيين؟»

ابتسم ورد: «دعنا نواجه الحقيقة يا باراك. هؤلاء المكسيكيون على استعداد للعمل بجد ودأب أكثر من الأمريكيين»

إن قدرة معارضي مشروع قانون الهجرة على الإدلاء بمثل هذه الآراء في السر، بينما يتظاهرون في العلن بالوقوف إلى جانب العمال الأمريكيين، تشير في دلالتها إلى درجة التشكيك والنفاق التي تتخلل الجدل المتعلق بالهجرة. لكن مع الحالة المزاجية السيئة لعامة الأمريكيين، وقلقهم ومخاوفهم التي يغذيها لودوبس ومقدمو البرامج الإذاعية الحوارية في شتى أنحاء البلاد، لا أستطيع القول إنني فوجئت بعرقلة وتجميد مشروع القانون المعتدل في مجلس النواب بعد أن أجازه مجلس الشيوخ.

وإذا كنت صادقا مع نفسي، يجب علي الاعتراف أنني لا أتمتع بالمناعة الكاملة من هذه المشاعر المؤيدة لمصالح الأمريكيين المولودين في أمريكا. فعندما أرى الأعلام المكسيكية ترفرف في المظاهرات المؤيدة للمهاجرين، أحس أحيانا بفورة حماسية من الاستياء والوطنية. وحين أجبر على استخدام مترجم للتواصل مع العامل الذي يصلح سيارتي، أشعر بنوع من الإحباط.

في إحدى المرات، مع بداية احتدام الجدل حول الهجرة في «الكابيتول»، زارت مكتبي جماعة من الناشطين، وطلبوا مني رعاية مشروع قانون خاص للإغاثة يضي المشروع القانوني على ثلاثين مواطنا مكسيكيا جرى ترحيلهم، وتركوا خلفهم زوجات أو أطفالا يملكون إقامة قانونية. التقى أحد مساعدي، داني سبلفيدا، وهو شاب متحدر من أصل تشيلي، بالجماعة وشرح لأفرادها أنني لا أشعر بالارتياح من حيث المبدأ لتولي تقديم تشريع ينتقي ثلاثين شخصا من بين ملايين يعانون أوضاعا مشابهة أو إعفاء استثنائي لقلّة من الناس، وذلك على الرغم من تعاطفي مع محنتهم وكوني الراعي الرئيس لمشروع قانون الهجرة في مجلس الشيوخ. غضب بعض أفراد المجموعة وغلبهم الاحتياج؛ وأشاروا إلى أنني لا أبدي اهتماما بعائلات وأطفال المهاجرين، وأنتي أكثر اهتماما بحماية الحدود من توخي العدالة. أحد الناشطين اتهم داني بالتكر لأصله - وأنه ليس متحدرا من أصول لاتينية فعلا.

حين سمعت ما حدث، ملأني الغضب وغلبني الإحباط، في آن. أردت الاتصال بالمجموعة وشرح حقيقية أن المواطنة الأمريكية ميزة وليست حقا؛ وأنه لولا الحدود واحترام القانون، لضعفت وتآكلت حتما الأشياء ذاتها التي جلبتهم إلى أمريكا: الفرص المتاحة والحماية المتوفرة لمن يعيش في هذا البلد؛ وعلى أي حال، لا أتحمّل من يسيؤون إلى كادر الموظفين العاملين معي، خصوصا ذلك الذي يدافع عن قضيتهم.

داني هو الذي أقتعني بعدم الاتصال بهم، مستشعرا أن ذلك قد يعطي نتائج عكسية. بعد عدة أسابيع، في صبيحة يوم سبت، حضرت ورشة عمل حول التجنيس في كنيسة سنت بيوس في مدينة بيلسن، برعاية السيناتور لويس غوتبيرز، والاتحاد الدولي لموظفي الخدمات، وعدد من الجماعات المدافعة عن حقوق المهاجرين كتلك التي زارت مكتبي. اصطف قرابة ألف شخص خارج الكنيسة، كان منهم أفراد عائلات من الشباب، وشيوخ وعجائز، وأمّهات مع أطفالهن؛ أما في الداخل، فقد جلس الحاضرون بصمت في صفوف المقاعد الخشبية، يحملون أعلاما أمريكية صغيرة وزعها عليهم المنظمون في انتظار أحد المتطوعين الذي سيساعدهم في البدء بإجراءات تمتد عاما كاملا للحصول على الجنسية.

حين سرت في الممر بين صفوف المقاعد، ابتسم لي بعض الناس ولوحوا بأيديهم؛ في حين أوماً آخرون رؤوسهم بتردد حين مددت يدي مصافحاً وعرفتهم بنفسي. قابلت امرأة مكسيكية لا تتحدث الإنكليزية لكن أرسل ابنها إلى العراق؛ وعرفت رجلاً كولومبيا عمل خادماً في مطعم محلي وعلمت أنه يدرس المحاسبة في الكلية المتوسطة المحلية. ثم أتت إلي طفلة في السابعة أو الثامنة ومن خلفها أبواها، وطلبت توقيعي؛ قالت إنها تدرس في مدرسة حكومية وسوف تري التوقيع لزملائها وزميلاتها في الصف.

عرفت منها أن اسمها كريستينا وهي تلميذة في الصف الثالث. قلت لها إنها محل اعتزاز وفخر أبويها حتماً. وحين شاهدتها تترجم كلماتي لهما، تأكد لي أن على أمريكا ألا تخشى هؤلاء القادمين الجدد، فقد أتوا إلى هنا مدفوعين بالسبب ذاته الذي جعل العائلات تأتي إلى هنا قبل مئة وخمسين سنة - مثل أولئك الذين هربوا من المجاعات والحروب والتراتيبات المتصلبة والعنيدة في أوروبا، الذين لا يملكون الوثائق القانونية المطلوبة أو الصلات الضرورية أو المهارات الفريدة، لكنهم حملوا معهم الأمل بحياة أفضل.

لدينا الحق وعلينا واجب حماية حدودنا. يمكننا الإصرار أمام هؤلاء الموجودين هنا على أن المواطنة مترافقة بالواجبات - اللغة المشتركة، والولاءات المشتركة، والهدف المشترك، والمصير المشترك. لكن في نهاية المطاف، فإن الخطر المهدد لأسلوبنا في الحياة لا يتمثل في اكتساح أولئك الذين لا يشبهوننا أو لا يتكلمون لغتنا. الخطر الداهم سيأتي حين نفضل في الاعتراف بإنسانية كريستينا وأسررتها - إذا حرمانهم حقوقهم ومنعنا عنهم الفرص التي نعتبرها من الأمور المسلم بها، وتساھلنا مع نفاق طبقة موظفين تعيش بين ظهرانيها؛ أو على الأعم، إذا بقينا متفرجين لا نحرك ساكناً أمام استمرار حالة الظلم واللامساواة المتفاقمة في أمريكا. حالة تتحرك على خطوط العنصرية ومن ثم تغذي النزاع العنصري والعنصري، مع ازدياد عدد المواطنين السود والسمر، حالة لم يعد بمقدور ديمقراطيتنا ولا اقتصادنا احتمالها مدة أطول.

قلت لنفسى حين راقبت كريستينا وهي تودعني مع أسرتها: ليس هذا هو المستقبل الذي أريده لها. ليس هذا هو المستقبل الذي أريده لابنتي. أمريكا التي سيعيش فيها أطفالنا ستكون حاشدة في تنوعها وتعددية في ثقافتها. ابنتاي سوف تتعلمان الإسبانية وتتفوقان فيها. وكريستينا ستعرف عن روزا باركس وتفهم أن حياة الخياطة السوداء تعبر عن حياتها. القضايا التي يواجهها أطفالنا قد تقتقر إلى الوضوح الأخلاقي الصارخ الذي جسده الحافلة التي تفصل السود عن البيض، لكن بشكل أو بآخر سوف يمتحن جيلهم حتما - مثلما امتحنت السيدة باركس، وركاب الحرية، ومثلما اختبرنا جميعا - بواسطة تلك الأصوات التي تقسمنا وتفرق بيننا وتحرض بعضنا على بعض.

وحين يمتحن أفراد جيلهم بتلك الطريقة، أمل أن يقرؤوا تاريخ هذا البلد ويدركوا أنهم منحوا هبة ثمينة ونعمة مباركة.

أمريكا كبيرة بما يكفي لتستوعب أحلامهم كلها.

